التطبيع والتوظيف الاقتصادي للسلام : مشروع الشرق الاوسط الجديد أنموذجاً

اسماعيل اكبر محمد
Iakbarm1957@g
أ.د طارق عبد الحافظ
tarek.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

الملخص:
إن اضعاف فرص الاقتصاد الفلسطيني في النمو، حدد من إمكانية الاقتصاد الفلسطيني المحلي من تلبية حاجات السوق من الخدمات والسلع ، وترتب على ذلك خلق واقع جديد يتصف بالتبعية الاجبارية لاقتصاد "الكيان الاسرائيلي"، و سد فجوة طلب السوق في الاراضي الفلسطينية عبر الاستيراد منه ، وانّ السياسة الاقتصادية "الاسرائيلية" مع الاراضي المحتلة داخل فلسطين ، كانت سبباً في حرمان الضفة والقطاع من أية فرصة لتصدير ما لديها من فائض الى الجوار العربي أو الإسلامي ، وفي الوقت نفسه حرمانها من استيراد حاجاتها من الالات والمكائن والمعدات اللازمة للانتاج فضلا عن استيراد مواد الخام أو المواد الاولية لذلك ، لذا فانّ هشاشة الوضع التنموي الفلسطيني واستمرار الاحتلال "الاسرائيلي" ، كانت من اسباب فشل تلك الحلول السياسية المتمثلة بإتفاقية أوسلو ونصوص بروتوكول باريس عام ١٩٩٤م، المبنية على تلك الإتفاقية ، وإنّ هذا الجمود السياسي والاقتصادي في الوضع الفلسطيني، تطلب إيجاد نسق بديل لغرض الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاعتماد على الذات والتحرر من ذلك التعايش الاجباري مع الاقتصاد "الاسرائيلي" في إطار سلام سياسي لا يحقق أية عدالة اجتماعية .
الكلمات المفتاحية: التطبيع، السلام السياسي ،السياسة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية .

تاريخ الاستلام :18 /1/ ٢٠٢٥	تاريخ القبول: 8 /4/ ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ٦/١/ ٢٠٢٥

Normalization and Economic Employment of Peace: The New Middle East Project as a Model

Ismail Akbar Mohammed
Iakbarm1957@g
Prof. Dr. Tarek Abdel Hafeez
tarek.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
University of Baghdad / College of Political Science

Abstract:
The limited growth prospects for the Palestinian economy have restricted its ability to meet local market demands for good and services. Consequently, a new reality of forced economic dependency on Israel has emerged, where the market gap in Palestinian territories is filled by Israel's economic policies in the occupied Palestinian territories have deprived the West Bank and Gaza of any opportunity to export their surplus to neighboring Arab or Islamic countries. At the same time, these polices have obstructed the import of essential production equipment, machinery, and raw materials.

Therefore, the fragility of Palestinian developmental conditions, coupled with the ongoing Israeli occupation, has been a key factor in the failure of political solutions such as the Oslo Accords and the 1994 Paris Protocol, which was based on those agreements. This political and economic stagnation in Palestine necessitates the establishment of an alternative framework aimed at achieving social justice, fostering self-reliance, and breaking free from the forced economic coexistence with Israel under a political peace that fails to bring about any real social justice.
Key words: Normalization, political peace, Economic policy, Social justice

Receipt: 18/1/2025	Acceptance: 8/4/2025	Publication: 1/6/2025

المقدمة:

تنطلق نظرية السلام الاقتصادي (ويسمى ايضاً بالسلام الرأسمالي أو السلام التجاري) من مقولة بأنّ (مجتمعات السوق) لا تميل الى الدخول في نزاعات او صراعات فيما بينها ، لكونها ترتبط باعتمادية متبادلة للربح بين الطرفين أو الاطراف ، ولكون الخسارة بالدخول في مواجهة أو حرب، تفوق أي ربح محتمل بين الطرفين أو الاطراف ، وكلما زاد الرخاء ارتفعت الخسارة في أي حرب محتملة ، ومن جهة أخرى كانت هناك دراسات تدل على نقيض تلك الرؤية للسلام الاقتصادي بتقليله لفرص النزاعات أو الصراعات .

إنّ التنظيرات الليبرالية تختزل الإنسان إلى مجرد موجود اقتصادي عاقل وتتجاهل حسابات الحرية والاحساس بالظلم والرغبة في تحقيق الذات وهي أكثر أهمية من الحسابات الاقتصادية ، وتطبيقاً على الحالة الفلسطينية فعند اندلاع (الانتفاضة الثانية) في عام ٢٠٠٠م، وصل الارتفاع في الناتج الاجمالي المحلي في القطاع والضفة الغربية الى نسبة ٩% وفي "الكيان الاسرائيلي" كانت النسبة ٧%، وهما أعلى نسبتين في اثناء تلك المدة ، ومع هذا النمو الاقتصادي فانّ ذلك لم يمنع من المواجهة ، مما ينفي بوضوح صحة نظرية السلام الاقتصادي للتقليل من فرص الحرب أو النزاع .

اهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة ، كونها تتناول موضوعاً حيوياً يتصل بالشعب الفلسطيني وبقية الشعوب العربية والإسلامية ، فقضية التطبيع مازالت قضية حية، وهي من القضايا التي فرضت وجودها على الابعاد المحلية والإقليمية والدولية ، وصارت في السنوات الاخيرة من أهم محددات علاقات الغرب بالدول العربية ، فكان لابد من دراسة تحاول فهم استراتيجية التطبيع بين الدول العربية و(الكيان الاسرائيلي) ، وتشخيص درجات النجاح

أو الاخفاق في هذه الاستراتيجية بأطرها (الاقتصادية)، ومدى ما تفرضه من تحديات حالية ومستقبلية على المجتمع الفلسطيني خاصة وبقية المجتمع العربي عامة .

اشكالية البحث:

في اثناء تتبع مسارات التطبيع بين (الكيان الاسرائيلي) والدول العربية ، أصبحت القضية الفلسطينية (أرض، حقوق، لاجئين) لا تشكل مركزية في مفاوضات الاطراف العربية مع (الكيان الاسرائيلي)، وباتت مصالح الدول العربية تشكل المنطلقات الحقيقية للتطبيع مع "الكيان" ، ولم تعد القضية الفلسطينية هي القضية الاولى للعرب ، وبات التعامل معها كونها مشكلة تخص الفلسطينيين و(الكيان الاسرائيلي) لوحدهم ، وان مسارات التطبيع لا تقف عند تسوية الصراع بل هي مسارات ملزمة عبر التكامل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي وغيره مع (الكيان) وبمباركة ودعم الولايات المتحدة الامريكية ، كما وانّ امتدادات التطبيع قادت الى مشروعات اكبر كمشروع الشرق الاوسط الجديد .

ومن تعدد اشكاليات التطبيع تنبثق التساؤلات الآتية:

١. ما ابرز المنطلقات الفكرية التي يحاول (الكيان الاسرائيلي) أن يوظفها لغرض تمرير التطبيع؟

٢. هل نجح (الكيان الاسرائيلي) في توظيف تلك المنطلقات الفكرية في التطبيع ؟

٣. هل استمرار وتواصل التطبيع بين الدول العربية و(الكيان الاسرائيلي) ،سيضع نهاية للقضية الفلسطينية ؟ وذلك عبر حلها من منظور (اسرائيلي) متزمت من دون الاخذ بنظر الاعتبار اية شروط دولية أو عربية.

٤. وهل التطبيع العربي مع (الكيان الاسرائيلي) سيضمن التكافؤ والسلام في المنطقة في ظل مشروع الشرق الاوسط الجديد، أو ستصبح كفة (الكيان الاسرائيلي) هي الراجحة؟

فرضية البحث:

إن المنطلقات الفكرية السياسية في مشروع التطبيع لدى (الكيان الاسرائيلي) تتسم بالسعة والشمول ، ومحاولة (الكيان) توظيف ذلك التطبيع للحفاظ على الامن القومي (للكيان)، وضمان تحقيق ذلك التوسع الإقليمي الذي يضمن (للكيان) والقوى الداعمة له الهيمنة الكاملة على المنطقة وثرواتها ، وبالمقابل فإنّ الدول العربية المسارعة للتطبيع مع (الكيان الاسرائيلي) ومن منطلق قناعات قادة تلك الدول، بأن التطبيع سيقود إلى ضمان مصالحها الوطنية وحل أية أزمة إقليمية أو داخلية تهدد تلك الدول ،على الرغم من أن مخرجات التطبيع باتت تشكل أخطار مستقبلية واضحة على مستقبل المنطقة وامتدادها الإقليمي.

ومن هذا المنطلق فان البحث يحاول التحقق من فرضية مفادها: كلما كانت توجهات (الكيان الاسرائيلي) بتوسيع مجالات التطبيع ومشروعاته مع الدول العربية (سياسية أو اقتصادية) ، زادت انعكاساتها سلباً على

أمن واستقرار المنطقة العربية عامة، وعلى القضية الفلسطينية بشكل أخص. ويدفع إلى خلق حالة من التشتت والانقسام بين الدول العربية ويصادر منها اية مبادرة للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني.

منهجية البحث:

تم توظيف كل من المنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي، وكذلك تم الاستعانة بعدد من المقتربات أو المداخل من أهمها المدخل التاريخي والمدخل المقارن في تناول تفاصيل هذا البحث .

المبحث الاول

مفهوم السلام الاقتصادي

إنّ الرؤية "الاسرائيلية" للسلام الاقتصادي تقوم على فكرة بأنّ تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين سيعجّل ويسهّل في الوصول الى حل سياسي نهائي يتناسب مع الرؤية "الاسرائيلية" للسلام، أو في اقل تقدير يمنع من خروج الوضع عن السيطرة جرّاء الصعوبات المالية والاقتصادية للشعب الفلسطيني ، لذا فانّ طروحات السلام الاقتصادي ستُبقي عملية التسوية مستمرة ، والرهان ينبني على كسب وقت اكثر وانتظار تغيرات اقليمية ودولية تخدم الجانب "الاسرائيلي" من دون الفلسطينيين(عبد الكريم ٢٠٢٤).

وقد تم طرح مفهوم السلام الاقتصادي من عدة منطلقات من أجل توضيح الاهداف الاسرائيلية في تبني هكذا سلام .

١. يسعى السلام الاقتصادي لبناء علاقات تعاون وتبادل تجاري واقتصادي بين الأطراف المتنازعة، وذلك لغرض الوصول إلى تسويات وحلول سياسية، وانّ الرؤية الامريكية "الاسرائيلية" للسلام الاقتصادي، هي خلق سياق ليبرالي ينبني على تنافس السوق والاقتصاد الحر وهيمنة الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، اذ سيتكفل هذا الاسلوب الاقتصادي بتغيير السياسات والذهنيات ، وفي الوقت نفسه فانّ طموحات "الكيان الاسرائيلي" بالهيمنة على المنطقة سيجعل (الاقتصاد العربي) أمام اقتصاده (المدعوم اوروبياً وامريكياً) ضعيفاً ومرتبطاً به (دلبح ٢٠٢٤) ،(تمراز ٢٠٢١، ٢٥١-٢٥٣).

٢- إنّ الفلسفة القائمة على مفهوم السلام الاقتصادي تنبني على فرضية بأنّ السلام لا يمكن أن يتحقق من دون أن تكون هناك فوائد ومنافع للاطراف المتنازعة، في أطر التبادل التجاري والاستثمار ، فالسلام لا يتحقق الا عبر شبكة من العلاقات بين المجموعات والأفراد في انحاء المنطقة كلها، إذ إنّ العلاقات السلمية بين دول العالم هي علاقات اقتصادية بالدرجة الاولى، لذا ووفقاً لهذا المنظور فإنّ الوصول إلى السلام يرتبط بحجم التفاعل والتبادل الاقتصادي(الجبالي ١٩٩٧، ٥)،(الموساوي ٢٠٢٤، ٥٥-٥٨)، (خلف،٢٠٢٢، ٧٤).

٣. إنّ وجود مصالح اقتصادية ومبادلات تجارية بين الجهات المتصارعة يمكن أن تسهم للوصول إلى حلول سياسية في مراحل لاحقة، حيث إن التعاون الإقليمي من العناصر المهمة في بناء جسور الثقة وتخفيف التوترات السائدة بين أطراف الصراع ، ويقول أمين المنتدى الاقتصادي العالمي " كلاوس شواب" ، بأنّ صنع السلام في الشرق الأوسط اكثر تعقيداً من أن يترك للدبلوماسيين أو السياسيين فقط، فلا بد أن تدعم هذه العملية علاقات تجارية واقتصادية من أجل بناء جسور الثقة لعمليات التسوية والسلام(الجبالي ١٩٩٧ ، ٦).

٤. إنّ مفهوم السلام الاقتصادي ترتبط جذوره بافكار "شمعون بيريز" في كتابه(الشرق الاوسط الجديد) والذي صدر بالانجليزية عام ١٩٩٣م(*) ، وتضمن تصوراً لانهاء الصراع العربي –"الاسرائيلي" ، وينبني التصور

(*) إنّ كتاب شمعون بيريز هو خلاصة لعدة دراسات سياسية واقتصادية . وهو طرح لمعالم منطقة الشرق اوسط المستقبلي وبرنامج مفصل لتحقيق المشروع الصهيوني. ويعتمد هذا المشروع على المنطلقات الفكرية الآتية:

اولا- ضرورة نسيان الماضي وتجاهل التاريخ . اذ يقول بيريز : "يتعذر علينا بناء المستقبل على انقاض النظام القديم ...وينبغي أن نتعلم كيف نتجاهل التاريخ ". فهو يطالب العرب بنسيان فلسطين وقضية الاستيطان "الاسرائيلي". ونسيان المذابح "الاسرائيلية "المرتكبة بحق الفلسطينيين وبقية العرب. وسياسة الطرد واغتصاب الاراضي العربية وتمليكها لليهود الوافدين من دول اخرى.

ثانيا- محاولة تزوير التاريخ . فإنّ شمعون بيريز يذكر في كتابه بانّ الانجليز عند احتلالهم لفلسطين في سنة١٩١٧م(ويقصد بفلسطين كل من فلسطين وشرق ألاردن) . إذ قامت بريطانيا حسب ما يدعيه بانشاء المملكة الاردنية الهاشمية شرقي نهر الاردن وقاموا بفصل غربي النهر واطلقوا عليه فلسطين ووضع تحت انتدابهم . ويشير شمعون بيريز أنّ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ١٨١والصادر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩م. والقاضي بإنشاء دولة يهودية وأخرى فلسطينية . مبيّناً انّ القرار أشار إلى دولة عربية لا دولة فلسطينية وانّ القادة العرب هم الذين رفضوا ذلك القرار . وعلى أثر ذلك قامت حرب ١٩٤٧-١٩٤٩م والتي يصطلح عليها بالحرب المقدسة . وكانت نتائجها انضمام الأراضي الفلسطينية المجاورة للأردن الى المملكة الاردنية الهاشميةواطلق عليها تسمية جديدة هي الضفة الغربية. وعلى اثر ذلك حصل الفلسطينيون على الجنسية واندمجوا في الكيان الاردني . ومن بين محاولات شمعون بيريز لتزوير التاريخ الفلسطيني. زعمه أنّ الشعب الفلسطيني لم تكن له هوية وطنية مستقلة قبل عام ١٩٤٨م. ويدعي أنّ الميثاق الفلسطيني يشير إلى أنّ فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني ويعد جزءاً من الامة العربية ويعترض على نص الميثاق مستنتجاً انّ الميثاق الوطني الفلسطيني لا يقر أنّ فلسطين للفلسطينيين وحدهم بل يشاركهم فيها بقية العرب . ويرى بيريز أنّ كلمة فلسطين عربياً لا تعني شعباً وتعني بلداً . وانّ فلسطين بدلالته التاريخية عند المنظرين السياسيين العرب لم تظهر الّا بعد أن قام "الكيان الاسرائيلي". وصار الفلسطينيون يتحدثون عن اجدادهم (اليبوسيين)للتاكيد على ازلية وجودهم في أرض فلسطين.

ثالثاً. ولإضفاء الشرعية على الكيان "الاسرائيلي" ونفي أية صفة عدوانية عنها . يشير الى أنّ اليهود لم يستعمروا في تاريخهم أي شعب اخر . ويزعم أنّ الجيش "الاسرائيلي "لا يمتلك اية استراتيجية لتهجير العوائل الفلسطينية .ولم يصدر(ديفيد بن غوريون) وقت رئاسته لرئاسة الوزراء ووزارة الدفاع . أية اوامر بطرد الفلسطينيين من بيوتهم او من اراضيهم .وانّ تهجير الفلسطينيين كانت جراء الحروب العربية – "الاسرائيلية "ونداءات قادة الدول العربية للفلسطينيين لترك ديارهم والتوجه اليهم . للمزيد ينظر:(محافظة ١٩٩٥). ولمعرفة المزيد عن شخصية(بن غوريون) ينظر: (عبد الرزاق ٢٠١٣ ، ٦٩-٧٠).

على قاعدة تطوير التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وفي إطار بناء نظام اقليمي جديد، وانّ هذا التعاون يمتد الى توظيف كل الموارد القائمة في المنطقة العربية سواء كانت بشرية أو مائية أو نفطية وغيرها مدعومة بالتكنولوجيا المتقدمة التي لدى "الكيان الاسرائيلي" وذلك لضمان الوصول إلى التنمية والاستقرار وفسح المجال للانتقال الحر للاشخاص والبضائع بين حدود دول المنطقة ، وانّ الاستقرار الاقتصادي سيقود إلى حل لمشكلات اخرى كما في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المعقدة ، والتي يرى(شمعون بيريز) بأنّ أفضل حل لهذه المشكلة هو التوطين في الدول نفسها التي استضافتهم مع منح هؤلاء جنسية تلك الدول، واستعداد "الكيان الاسرائيلي" في تمويل مشروعات تساعد على تحسين أوضاع اولئك اللاجئين في تلك الدول(الشريف ٢٠٢٤).

5. انّ مفهوم السلام الاقتصادي يتناسب مع المشروع الكولونيالي "الاسرائيلي" ، "فالكيان الاسرائيلي" يخشى من المطامح السياسية القومية لدى الفلسطينيين ورغبتهم في إقامة دولة مستقلة ، فمشروع السلام الاقتصادي هو بديل عن السلام السياسي عند "الاسرائيليين"، ف"الكيان" لا يؤمن بمقولة(الخلاص السياسي)، إذ إنه يرفض أي مشروع يتوائم مع اقامة الدولة المستقلة ، كتغيير النظام الكمركي أو استحداث طريق يربط الضفة الغربية بغزة، أو إقامة مطار أو ميناء ، أو الغاء الحواجز والقيود عن حرية التنقل للفلسطينيين ، ويصر" الكيان الاسرائيلي" الابقاء على مشروعات الوضع القائم ، وإنّ طرح السلام الاقتصادي للفلسطينيين هو رسالة في الوقت نفسه بأنّ الخلاص السياسي وإقامة دولة فلسطينية مستحيلة وعلى الفلسطينيين القبول بالسلام الاقتصادي او بالاحرى (الخلاص الاقتصادي) إذ لا خلاص للفلسطينيين سياسياً من وجهة نظر (الكيان الاسرائيلي) (زحالقة ٢٠٢٤) ،(حمودي ٢٠٢٤ ، ٢٦٠-٢٦٥).

يتضح مما سبق بأنّ السلام الاقتصادي عبارة عن خطة اقتصادية أمنية تخلو من أية آفاق أو معالجات وحلول سياسية واضحة ومحددة ، وفي مضمونها العام تسهيلات وعروض مالية واقتصادية من أجل تحريك العملية السياسية الراكدة بين اطراف الصراع العربي –"الاسرائيلي"، ويشكل هذا المفهوم ضغوطاً على الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات وتحريك العملية السلمية من دون اية شروط مسبقة ، وبعيداً عن المطالبة بحلول نهائية تتمثل في حل الدولتين والانسحاب "الاسرائيلي" الى حدود الرابع من حزيران سنة ١٩٦٧م.

المبحث الثاني

السلام الاقتصادي ومواقف (اطراف الصراع)

إنّ مشروع السلام الاقتصادي "الاسرائيلي" هو محاولة لتبديل القضية الفلسطينية من قضية سياسية يتطلب حلها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ، وما نصته تلك القرارات على حقوق الشعب الفلسطيني اتجاه واقع الاحتلال "الاسرائيلي" ، إلى مصادرة تلك الحقوق القانونية والشرعية وتحويل القضية الفلسطينية الى مجرد قضية معيشية يمكن معالجة مشكلاتهاعبرمشروعات تنموية واقتصادية ومالية وتحت مظلة أمن "الكيان الاسرائيلي" (خليفة ٢٠٢٤) ، (عبد الكريم ٢٠٢١، ١٠٢-١١٢).

ويتضمن هذا المبحث تناول مواقف التوجهات "الاسرائيلية" والفلسطينية والموقف الامريكي من مشروع السلام الاقتصادي وتشمل:

اولاـ موقف اليمين "الاسرائيلي" من السلام الاقتصادي:

كان مفهوم السلام الاقتصادي مغايراً للرؤية "الاسرائيلية" اليمينية، وذلك لحصرها مفهوم السلام على القضايا الامنية من دون الخوض في استحقاقات الشعب الفلسطيني من(حقوق، لاجئين ،ومسألة تقرير المصير) ،وانّ عناد " الكيان الاسرائيلي" ورفضه العمل بالقرارات الدولية، جعل من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني(هيكل ٢٠٠١ ، ١٧٥- ١٧٦) ، قضية معلقة ولا تقود الّا الى نهايات غير واضحة المعالم [*]، وعلى الرغم من أنّ العلاقة بين السلام والامن ضرورة للوصول الى مخرجات واقعية للصراع العربي –"الاسرائيلي"، الّا إنّ كتلة اليمين "الاسرائيلية" وضعت الامن اولوية مطلقة قبل البحث في موضوع السلام ،وإنّ فشل الإتفاقيات الفلسطينية –"الاسرائيلية "في كل محطات التفاوض يؤكد اصرار العقل اليميني "الاسرائيلي"(بالاخص ليكود) على فرض رؤيته على مفهوم السلام [**]، وكانت رؤية (بنيامين نتنياهو)

(*) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور الامم المتحدة . اعتقد واضعو ميثاقها بانّ مرحلة جديدة سوف تبدا لاشاعة السلام عن طريق التوازن في مجلس الامن . ولكن العجز الذي أصاب المجلس كان نتيجة التعسف في استخدام حق النقض (الفيتو) .وادّى الى فقدان ثقة العالم بنظام الامن الجماعي . فانقسم العالم على مناطق نفوذ للقطبين كليهما عن طريق العالم بينهماعلى اساس مناطقي كي يكون مجالاً لنفوذ كل قطب من القطبين . فتم تشكيل حلف شمال الاطلسي عام ١٩٤٩م. وتأسس حلف وارشو عام ١٩٥٥م. ينظر : (رشيد ٢٠١٤، ٦).

(**) اشترط نتنياهو على الفلسطينيين قبل أية مفاوضات معهم الاعتراف بيهودية "الكيان الاسرائيلي" . من اجل فرض يهودية الدولة على أرض الواقع . ولقد اصبح مصطلح يهودية الدولة من الاهداف السياسية الكبرى "للكيان" . حيث سعى "الكيان الاسرائيلي"باعمام هذا المصطلح لكونه انّه الوسيلة الافضل في انهاء حق اللاجئين الفلسطينيين للعودة الى بلدهم فلسطين .

ممثلاً عن اليمين "الاسرائيلي" ، تتبني على شكلين من السلام مع الجانب العربي،(السلام الديمقراطي وسلام الردع) (بن الدخلي ٢٠٢٤) ، وكان فهمه للسلام اليمقراطي مبنياً على (تطبيع العلاقات) بين الدول العربية و"الكيان الاسرائيلي" والسعي إلى دمقرطة الانظمة السياسية في المنطقة العربية ، وكان مفهومه لسلام الردع يقوم على الزام الجانب العربي بضمان الأمن "الاسرائيلي" ومنعها بشتى السبل للتفكير في شن حرب على "الكيان الاسرائيلي"، وإنّ نظرية السلام لليمين "الاسرائيلي" والمتمثلة بتنظيرات نتنياهو تقوم على تبني إحدى النظريتين أو المفهومين لانّ تبني احداهما سيكون الغاءً للمفهوم الاخر، لانّ السلام عند اليمين اما سلام ديمقراطي (وهو احتمال غير قائم عملياً) او سلام مبني على الردع ، فالاشكال لدى نتنياهو والفكر اليميني "الاسرائيلي" ليس في واقع الاحتلال "الاسرائيلي"، ولكن الاشكالية بالنسبة لهم تعود إلى أنّ بيئة العرب لم تشهد طوال نظمها السياسية نظاماً ديمقراطياً يعتقد بالسلام ويحاول الحفاظ على استقرار المنطقة (صلاح و ابو حنبش ٢٠٢١ ، ١٠١-١٠٢).

وتأكيداً لمزاعمه في استحالة السلام في المنطقة العربية ، ادّعى نتنياهو أنّ المنطقة غارقة في الصراع الداخلي المستمر حول شرعية حكمها، واتّهم المجتمعات العربية أنّها مجتمعات منغلقة على نفسها وتضيق بغير العرب والمسلمين ، ويستدرك نتنياهو بقوله: "كيف يمكن مجرد التفكير بسلام دائم بين العرب أنفسهم ، ناهيك بسلام بين العرب واليهود" [*]، وانّ هذه التصريحات تشير بوضوح إلى قناعة اليمين "الاسرائيلي" باستحالة السلام الديمقراطي بين العرب و"الكيان الاسرائيلي" وانه لا بديل "للكيان" في مفاوضات السلام مع الجانب العربي الّا ان يأخذ بنظرية سلام الردع (نتنياهو ١٩٩٦، ٢٩٧).

ويرى اليمين "الاسرائيلي" استحالة قيام أي سلام ديمقراطي وذلك جراء الحكومات العربية ذات الطبيعة الدكتاتورية، واستخدامها للعنف والاكراه مع شعوبها ،ويربط ذلك بظاهرة الاستبداد ، إذ يقول نتنياهو : " هذا هو السبب الذي جعل الحروب الكبيرة ومعظم الحروب الصغيرة التي شهدها القرن العشرين تندلع بمبادرات من حكام مستبدين" (نتنياهو ١٩٩٦، ٢٩٧) ، وحسب ما يراه اليمين "الاسرائيلي" فإنّ تلك الانظمة الدكتاتورية

ومن ثم الغاء الاساس القانوني لحق العودة من قرارات الامم المتحدة ومن اجل الغاء وشطب قرار ١٩٤ الصادر من المنظمة الدولية هذه بتاريخ ١١ كانون الاول عام ١٩٤٨. ينظر:(صلاح و ابو حنبش ٢٠٢١) .

(*) أعلن نتنياهو فور تصديه للحكومة "الاسرائيلية" للمرة الاولى . لاءاته المعروفة(لا لحق العودة للفلسطينيين. لا لدولة فلسطينيةعلى حدود الارض المحتلة لعام ١٩٦٧. لا للقدس عاصمة فلسطينية. لا لأي مقررات دولية لصالح فلسطين. لا لاية شروط عربية مسبقة على المفاوضات. لا لوقف بناء المستوطنات. لا لوقف تهديم بيوت الفلسطينيين . وعلى المعارضين ان يضربوا رؤوسهم بالحائط) . ينظر: (شريف ٢٠١٧، ٦٦).

وتمجيدها للحرب ستجعل السلام بين العرب و"الكيان الاسرائيلي" صعباً بل مستحيلاً مالم تشهد المنطقة العربية انعطافة ديمقراطية على غرار الوضع السائد في" الكيان الاسرائيلي" .

وإنّ التخريجات الفكرية والمقاربات التاريخية لليمين "الاسرائيلي" اتجاه العالم العربي هو امتداد لواقع المغالطات الفكرية والدينية التي شكلت الكيان "الاسرائيلي" ، فالحديث عن الأنموذج الغربي مثلاً، والتعاون القائم بينها ،لا يمكن أن يكون مثالاً واقعياً ينسحب على الوضع العربي -"الاسرائيلي" ، فالدول الغربية لم تنشأ بينها كياناً استيطانياً ذا طبيعة استعمارية ولم يتعرض أي شعب من الشعوب الاوروبية ما تعرض له الشعب العربي الفلسطيني من قتل وتشريد ، وعلى الرغم من كل الخلافات (الاوروبية- الاوروبية)ولكن لم تتعرض دولة اوروبية الى هذه الدرجة من انتهاك السيادة والتجاوز على كرامة شعوبها كما شهدناه في أرض فلسطين (*).

أما ما يدّعيه ويتبجح به "الكيان الاسرائيلي" بأنّ له نظاماً ديمقراطياً تفتقده الانظمة العربية ، تنفيها واقع مزاعمه الدينية التاريخية، باللجوء الى نصوص التوراة واساطيرها الدينية في مقولات تشكل جزءاً من الثوابت العقدية "للكيان الاسرائيلي" كما هي في ادعائه بأنّهم (شعب الله المختار) أو انّ أرض "اسرائيل" الكبرى تمتد من (النيل إلى الفرات) (**) .

إنّ اليمين "الاسرائيلي" حاول أن يجد المسوغات للتشبث بأنّ سلام الردع هو السلام الوحيد والممكن مع الجانب العربي ، هادفاً إلى تقليل عدد الدول التي ترمي الى مواجهة "اسرائيل" وإضعاف القوة العسكرية لها ، ودفع تلك الدول الى الاستسلام النفسي قبل الاستسلام العملي ، وكانت الإتفاقية المصرية "الاسرائيلية

(*) يعد الآن اكثر من نصف تعداد الفلسطينيين لاجئين ومهجرين داخلياً. ففي الحرب العربية – " الاسرائيلية" الاولى. هربت أعداد كثيرة منهم خوفاً من المذابح التي كانت ترتكبها العصابات الصهيونية المسلحة . وصار الاعتقاد بأنّ الحكومات العربية ستساعدهم للعودة . ولكن فعلياً فقد تم منع أغلبهم من العودة . حيث إنّ "الاسرائيليين" أما احتلوا بيوتهم أو دمّروها. ينظر : (تيلي ٢٠١٦، ١٨).

(**) تنطوي مزاوجة اليهودية والديمقراطية على تناقض بنيوي. فاليهودية تتضمن مركبات شوفينية وعنصرية اتجاه الآخر. وتنظر إلى اليهود كجماعة دينية مقدسةمقابل بقية الاديان والجماعات البشرية . واليهودية كقومية مزعومة خلقتها الصهيونية بتبنيها ألفكر الاستعماري الغربي وما تضمنه من احتلال وحروب وتمييز عنصري . والمعنيين كليهما لليهودية(الديني والقومي) يتناقضان مع الديمقراطية بوصفها منظومة قيمية وسياسية تقوم على المساواة والعدالة وحقوق الانسان والمواطنة وقبول الآخر وهو ما يتناقض مع ما هو موجود في" الكيان الاسرائيلي" اتجاه العرب على أرض الواقع . ينظر : (عقل و أبو حنبش، ٢٠٢١، ١٠٤-١٠٥).

"عام ١٩٧٩م والإتفاقية الاردنية "الاسرائيلية" عام ١٩٩٤ م نموذجين للسلام الذي يريده "الكيان الاسرائيلي" والقائم على التفوق النوعي"للكيان الاسرائيلي" في هاتين الإتفاقيتين.

إنّ السلام الاقتصادي كمصطلح تمت الإشارة إليه بعد صعود نتنياهو(*) إلى رئاسة الوزراء في "الكيان الاسرائيلي" عام ٢٠٠٨م، ولكن كان توظيفه لمفهوم السلام الاقتصادي أمّا (كعصا) وذلك لخلق جو من عدم الممانعة الفلسطينية ،أو (كجزرة) لغرض ترويض الشعب الفلسطيني وقبوله بالتوجهات الاقتصادية المفروضة عليه وجعله متعاوناً مع الاحتلال "الاسرائيلي" (الفاضي ٢٠٢٤) .

ثانياً- موقف اليسار "الاسرائيلي" من السلام الاقتصادي:

يمكن القول إنّ حزب العمل "الاسرائيلي" في برامجه السياسية والانتخابية قد تبنى مفهوماً مغايراً للسلام عند اليمين "الاسرائيلي"، وينبني هذا السلام على تعاون الجهود العربية و"الاسرائيلية "المشتركة على مستوى المنطقة لحسم اشكاليات الصراع القائمة والوصول إلى ما اصطلح عليه بالسلام الاقليمي ، وكانت مسوغات هذه الرؤية عند حزب العمل "الاسرائيلي" بعد وصولها إلى قناعة تؤكد بلا جدوى تحشيد القوة العسكرية ،مع إمكانية انتشار الصواريخ ذات المديات البعيدة والتي يمكن لها أن تطيح بفكرة الأمن "الاسرائيلي "القائمة على القوة العسكرية ، فتلك الصواريخ بعيدة المدى يمكن لها أن تزعزع العمق الاستراتيجي "للكيان الاسرائيلي " .

فكان التفكير الاستراتيجي لحزب العمل "الاسرائيلي" هو التخلي عن النماذج القديمة في مخرجات التسوية مع الجانب العربي والبحث عن منطلقات واقعية جديدة ، شروعاً بالمفاوضات المنعقدة في (اوسلو) ومفاوضات (وادي العربة) . وكان شمعون بيريز من حزب العمل "الاسرائيلي" هو رائد مشروع الشرق الاوسط الجديد ، وقدم عدداً من (المسوغات والأهداف) لاختيارالمشروع وتضمنت(محافظة ١٩٩٥):

أ- مسوغات مشروع الشرق الاوسط الجديد.

١. يرى (شمعون بيريز) ضرورة حل الصراع العربي – "الاسرائيلي" بناءً على التحولات العالمية والحقائق الجديدة التي أفرزتها تلك التحولات، ويرى لاجدوى، مفاهيم الدفاع الوطني القديمة والقائمة على حقائق جغرافية ، والمتضمنة تعبئة القوات واختيار مواقع الحرب واستخدام العوائق الطبيعية أو الصناعية ، فامام

(*) بتاريخ ٢٠١١ م القى نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي خطاباً أشار فيه بأنه يريدالقضاء على أي فكرة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة. واضاف بانّه فقط نصف بالمئة من كل العرب هم الاحرار وهم الموجودون في "الكيان الاسرائيلي". ينظر: ((شريف ٢٠١٧، ١٦٠)، (عبد الخالق ٢٠١٤ ، ١٠٢-١٠٤)

امتلاك الصواريخ الموجهة لم يعد بالامكان تحقيق الامن الوطني بالوسائل الدفاعية التقليدية ، واصبح الحفاظ على منظومة السلام والامن في اية بقعة من بقاع العالم ضرورة قيام نظام اقليمي سياسي واقتصادي وامني .

٢. كانت العلاقات القديمة بين الدول تقوم على كثافة السكان والموقع الجغرافي ومساحة الدولة والموارد الطبيعية ،وكانت الدول تتنافس لامتلاك تلك المصادر والسيطرة عليها ، وانّ انتصار إحدى الدول كانت سبباً لسلسلة من الحروب المتلاحقة ، وفي نهاية القرن العشرين صارت العلاقات الدولية تقوم على التعليم العالي والذكاء الاصطناعي وكذلك تقدم الاتصالات وطرائق جمع المعلومات، لذا فإنّ المعادلة اتجهت للقوة الاقتصادية وليس القوة العسكرية .

٣. إنّ تكاليف أنظمة التسلح باتت عالية ، وانعكست على قدرة الدول في مواجهة تحديات اخرى ، وانّ التكنولوجيا المتطورة تركز على إنتاجية الأرض للدونم الواحد وهي أهم من مجمل مساحة أرض مزروعة بشكل تقليدي،كما إنّ امتلاك العلم والمعرفة اكثر أهمية من عدد السكان.

٤. إن الاحباط في صفوف العرب جراء طول وقت الصراع العربي– "الاسرائيلي"، ترتب عليه رفضهم للدولة الحديثة ونشوء التيارات الاصولية فضلا عن الفقر، وهي بالمجموع تهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

٥. لن تسمح الدول العظمى والدول الكبرى والتي لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط ، بخلق اضطراب بالمنطقة ، وضرورة تخلي الطرفين المتنازعين (العرب و"الكيان الاسرائيلي") عن فكرة الانتصار الشامل بالمعنى العسكري . وهذا يقود إلى ضرورة التخلي عن فكرة الحرب في المنطقة.

ب . أهداف مشروع الشرق الأوسط الجديد(محافظة ١٩٩٥) ، (التميمي ٢٠٠٨، ٥٧–٦٠)، (عوض وآخرون ٢٠٠٧، ٧٧–٨٥) :-

١. التنمية الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من مشروع الشرق الاوسط الجديد، ستسهم في رفع المستوى المعيشي لشعوب المنطقة .

٢. خلق الاستقرار السياسي والمهدد من قبل الاصولية الإسلامية وفي نظره انّ هذه الاصولية يمكن ان تهدد كيان كل دول المنطقة .

٣. إنّ نجاح المشروع وقيام النظام الشرق أوسطي يرتبط ارتباطا وثيقا في الوصول إلى سلام في قضية الصراع العربي – "الاسرائيلي".

٤. تحقيق الديمقراطية ، فالديمقراطية لا تؤمّن الحريات الفردية و المدنية فقط، فهي سبيل للتخلص من الاصولية، إذ يرى أنّ الديمقراطية لا تدفع الشعوب إلى الحرب.

٥. تحقيق الأمن الوطني والأمن المشترك لدول المنطقة .

٦. الإقرار بالامر الواقع في وجود "الكيان الاسرائيلي"والانطلاق منه لحل الصراع العربي "الاسرائيلي".

ولغرض تجنب لا مشروعية الوجود "الاسرائيلي "،يحاول شمعون بيريز أن يقرن الصراع العربي "الاسرائيلي" بصراعات إقليمية أخرى في العالم مع الفارق أن أسلوبه في هكذا قياس مخالف للواقع وللتاريخ إذ يقول : (إنّ ما يصلح لبقية العالم يصلح "لاسرائيل "والعالم العربي، فالقدر نقلنا من عالم تسوده الصراعات الإقليمية إلى عالم تحكمه التحديات الاقتصادية والفرص الجديدة) (بيريز ١٩٩٨، ٣٨).

ومن دوافع (السلام الإقليمي) عند حزب العمل هو إقامة(نظام إقليمي) يهدف إلى التعاون وإزالة الكراهية والتخلص من العداء الايديولوجي بين العرب و"الكيان الاسرائيلي"، ويهدف بشكل اكبر الى إرساء نظام شرق أوسطي جديد بعد انهيار (النظام الاقليمي القديم على اثر ظهور نظام عالمي جديد)، ويشير بيريز إلى أهمية السلام الإقليمي الجديد بقوله: "سيخلق البيئة الموائمة لاعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط ، وإنّ التوافق وقبول العرب ب"الكيان الاسرائيلي"كاملة بحقوق ومسؤوليات متساوية سيجلب نوعا من التعاون لا بين "الكيان "وجيرانه فحسب ، بل بين البلدان العربية ايضاً، وذلك سيغير وجه المنطقة ومناخها الايديولوجي "(بيريز ١٩٩٨، ٦١) ، وعلى هذا الاساس يغدو السلام الاقليمي ثورة في المفاهيم، وجهداً دولياً وسيعاً لابطال المفاهيم القديمة المفضية الى الصراع العربي – "الاسرائيلي" و خلق أسرة إقليمية وسوق اقتصادية مشتركة .

وعلى الرغم من أهمية الجانب الأمني في نظر حزب العمل في إطار تحقيق السلام الإقليمي ، ولكن الجانب الاقتصادي، يشكل جوهر عمليات التفاوض بين العرب و"الكيان الاسرائيلي"، وانّ جمود مباحثات السلام منذ معاهدة كامب ديفيد كانت جراء التعنت "الاسرائيلي" بعدم القبول بصيغة من السلام العادل بين الطرفين ، لذا صارت الأدوات الاقتصادية هي المحرك الجديد للعملية السلمية لتعزيز الهيمنة "الاسرائيلية" في المنطقة . وانّ البعد الاقتصادي لم يكن مغيّباً بالكامل في مفاوضات السلام والتطبيع لليمين "الاسرائيلي" مع الجانب العربي ،على الرغم من التركيز على الجوانب الأمنية كأولوية مطلقة ، فالمدخل الاقتصادي هو بوابة النظام الإقليمي ،امتداداً للانفتاح الاقتصادي في المشهد الدولي جراء تحولات النظام العالمي ، وانّ تبني مقولة الاعتماد المتبادل وتعزيز العولمة الاقتصادية كانت مدخلات "اسرائيلية "للهيمنة على اقتصاديات المنطقة العربية (*).

(*) ارتبط النظام العالمي في كل عصر من العصور بمستوى التكنولوجيا وتوزيعه على أطراف هذا النظام. أما أثر هذا المتغير في الاستراتيجية "الاسرائيلية" وتأثيرات الهيمنة في المنطقة العربية فهو(المياح ٢٠٠٢، ١٤٠-١٤٦):

وقد حاول حزب العمل "الاسرائيلي "ان يجعل البعد الاقتصادي مدخلاً للسلم العربي "الاسرائيلي "والشراكة مع دول المنطقة، وغايته غير المعلنة هي الغاء كل أشكال المقاطعة العربية ضمن نموذج اخر من اساليب التطبيع معتمداً المقترب (الاقتصادي بدلاً من السياسي) ، للوصول إلى تحقيق ما يطمح إليه "الكيان الاسرائيلي" في الوجود الآمن ضمن المنطقة، وكذلك الوصول إلى التفوق النوعي ، ومحاولة إخفاء صفات الاحتلال أو الإشارة إلى موضوعات النضال أو المقاومة تحت واجهات المشاركة والتبادل الاقتصادي في المنطقة ، فالهدف هو جعل "الكيان الاسرائيلي" ،المركز في الهيمنة والنفوذ وجعل بقية الدول العربية مجرد دول تابعة وخاضعة له ، عبراقتصاد يرمي الى الغاء ثوابت العقل العربي القائمة على رفض "الكيان الاسرائيلي" ومقاومته.

وعلى الرغم من اختلاف منطلقات اليمين "الاسرائيلي" عن اليسار "الاسرائيلي" تجاه السلام، ولكن الهدف الاكبر هو واحد لدى الطرفين [**]، فمخرجات السلام سواء كانت ادواته هي الردع بلغة اليمين او كانت اقتصاد بلغة اليسار ، فانّ المخرجات واحدة ولا تقف عند دلالة الامن او دلالة التبادل الاقتصادي ، فانّ دواعي السلام على المدى البعيد تقوم على فكرة الهيمنة الكاملة على المنطقة العربية (بن الدخلي ٢٠٢٤).

ولقد ارسى السلام الأقتصادي الإقليمي نهجاً جديداً في التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول العربية و"الكيان الاسرائيلي"، إذ توحدت الاستراتيجيات والتوجهات السياسية في الإدارة الأمريكية وحزب العمل "الاسرائيلي" لمعالجة قضايا الصراع العربي "الاسرائيلي" . والغاية في تلك التحولات السياسية والاستراتيجية كسر عزلة "الكيان الاسرائيلي" الاقتصادية في المنطقة العربية وجعله القطب الاقتصادي والسياسي المهيمن على المنطقة في ظل تجاهل صريح لسلام شامل وعادل ، وانّ هذا التجاهل لحل الصراع العربي "الاسرائيلي" بشكل جذري يرجع إلى قدرة الجانب "الاسرائيلي" في الهيمنة على قرارات البيت الابيض والمؤسسات السياسية والمالية ،وكذلك الإعلامية والبحثية في أمريكا ، وانّ الجانب "الاسرائيلي" لن يتوقف عند السلام الاقتصادي

١ـ سعى"الكيان الاسرائيلي" للاستفادة من الثورة التكنولوجية لضمان مستلزمات الخيار النووي كوسيلة لتأمين استراتيجيته اتجاه المنطقة العربية.

٢ـ إطلاق الاقمار الصناعية والتي عن طريقها جمع المعلومات عن حركات الجيوش العربية والاسلحة العربية.

٣ـ صناعة العديد من الصواريخ القادرة على الوصول الى الاعماق العربية.

(* *) يعلق محمد حسنين هيكل. حول وجود اجماع بالرأي حول نقاط اساسية بين كتلة اليمين وكتلة اليسار في "اسرائيل ". فيشير الى وجود اجماع بين الكتلتين لرفض قيام دولة فلسطينية واجماع بينهما على أنّ القدس هي العاصمة التاريخية "للكيان الاسرائيلي" . وبالنسبة للانسحاب من الاراضي المحتلة فانّ عقيدة كتلة العمل إعادة بعض أراضي الضفة الغربية للاردن وضم الباقي الى "الكيان الاسرائيلي "أما عقيدة الليكود فهي ضم كامل للضفة الغربية وغزة. والسماح بنوع من الحكم الاداري الذاتي للسكان الفلسطينيين. فتلك الاراضي هي جزء من ارض " الكيان"التاريخية . ينظر: (هيكل ٢٠٠١ ، ١٧١– ١٧٢).

الإقليمي ، حيث إن التحولات والتغييرات في المنطقة والعالم يجعلها تتبنى(سلاماً متحركاً) يواكب الاوضاع القائمة والمصالح العليا "للكيان الاسرائيلي" (*).

ثالثاً- الموقف الفلسطيني من السلام الاقتصادي:

أعلنت السلطة الفلسطينية في مناسبات متعددة رفضها التام لأي مشروع سلام يقوم على حلول اقتصادية من دون أن يؤدي إلى حل سياسي واضح ويتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود أراضي عام ١٩٦٧م، وتشترط السلطة الفلسطينية ايضاً ضرورة تفكيك المستوطنات "الاسرائيلية "وان تكون القدس عاصمة لدولة فلسطين ، ويرى الفلسطينيون أنّ السلام الاقتصادي لا يصلح أن يكون اساساً حقيقياً لاي حل دائم وعادل (الفاضي ٢٠٢٤)، وينظر الفلسطينيون ضرورة ربط المسار الاقتصادي بالمسار السياسي ، ولا يمكن إقامة اقتصاد قوي ومستدام من دون أن تكون لديهم الحرية الكافية للتصرف بالارض والتحكم بالمعابر والحدود، فالسيطرة على الارض لا غنى عنها لاقامة اية مشروعات اقتصادية أو زراعية أو اسكانية أو غيرها ، وإنّ السيطرة على الارض تتضمن إمكانية استثمار مواردها بالكامل وأهم تلك الموارد هي المياه (سلامة ٢٠٢٤). ومنذ الحديث عن محاولة تطبيق سياسة السلام الاقتصادي في المنطقة وبالاخص فلسطين، تم السماح لعدد اكبر من العاملين الفلسطينيين للعمل داخل السوق "الاسرائيلية" وفي المستوطنات، ويعد قطاع البناء هو الاكثر استقطاباً للعمال الفلسطينيين يليه قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، وتدر رواتب العمال الفلسطينيين على الاقتصاد الفلسطيني(حسب التقديرات الرسمية "الاسرائيلية")من(٢-٢.٥) مليار شيكل سنويا، اي ما يغطي ٤٠%من الاقتصاد الفلسطيني(موقع عرب ٤٨ ٢٠٢٤) ، وفي الوقت نفسه يحذر المختصين بالشأن الفلسطيني عدم الانجرار مع فكرة السلام الاقتصادي فهي فكرة تصب لمصلحة"الكيان الاسرائيلي" (*)على

(*)انّ القوى الموالية "للكيان الاسرائيلي" تسيطر على مراكز الدراسات الأمريكية.كما إنّ اللوبي "الاسرائيلي" في امريكا اسس مركزه الخاص للدراسات عام ١٩٨٥. ويدار هذا المركز من طرف اشخاص لهم علاقة بدفع البرنامج "الاسرائيلي" الى الامام. وفي اثناء ربع قرن أوجدت القوى الموالية "للكيان" حضوراً متميزا في عدد من المؤسسات الامريكية المهمة. كما في : مركز السياسة الأمنية. معهد الابحاث حول السياسة الخارجية .ومعهد تحليل السياسة الخارجية. والمعهد اليهودي لشؤون الامن القومي. ينظر: (الجهماني ٢٠٠٩، ٧٣) .

(*) من السذاجة ان يفترض بانّ "الكيان الاسرائيلي" سوف يسمح أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني ويتطور بما يسمح للشعب الفلسطيني الانعتاق الاقتصادي من التبعية "للكيان "والاقتصاد "الاسرائيلي" .ويحرره أيضاً من الضغط السياسي "الاسرائيلي" ومن ابتزازاته. فالاقتصاد في فلسفة "الكيان الاسرائيلي "السياسية انه ساحة من ساحات المواجهة مع الفلسطينيين. ينظر : (عبد الكريم ٢٠٢٤).

حساب الحقوق السياسية الفلسطينية، ومحاولة اشغال الفلسطينيين بلقمة العيش والتخلي عن حقوقهم المشروعة(صفر ٢٠٢٤) .

رابعاً . الحكومات "الاسرائيلية" والموقف من السلام الاقتصادي:

إنّ مفهوم السلام الاقتصادي عند الجانب "الاسرائيلي" ، هو توظيف الاقتصاد لخلق واقع مدني جديد عن طريق اشغال الفلسطينيين بالعمل كي لا ينشغلوا عن أي اهتمام آخر وبالاخص الاهتمام بالسياسة ، وقد صرح رئيس أركان جيش "الكيان الاسرائيلي"(غادي ايزنكوت) بقوله: "نحن نبذل جهدنا بالاساس في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل خلق واقع مدني أفضل، من خلال ادراكنا أنّ هذه الخطوة هي مصلحة "اسرائيلية "بالاساس، والقدرة على التعامل مع هذا الواقع نابعة من استعمال القوة المناسبة لفصل الارهاب عن المجتمع الذي يحتضنه، مما يتيح للمجتمع مواصلة العيش" (موقع عرب ٤٨ ٢٠٢٤).

إنّ مشاريع "الكيان الاسرائيلي" في السلام الاقتصادي تهدف لتحسين الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وتوسعة علاقات تجارية مع الفلسطينيين كي تكون هكذا علاقات هي المدخل للتسوية السياسية بين الطرفين الفلسطيني و"الاسرائيلي"، وفي الوقت نفسه خلق اوضاع جديدة اقتصاديا تمنع اندلاع انتفاضة اخرى في الأراضي الفلسطينية ،ووفق الاستراتيجية "الاسرائيلية"للسلام الاقتصادي فانّ هذه السياسة باعطاء الاولوية للاقتصاد ستساعد"الكيان الاسرائيلي" غض النظر أو تجاهل قضايا مهمة أخرى مثل (الحدود، اللاجئين،القدس ،المياه، المستوطنات)(سلامة ٢٠٢٤).

اذ يسعى" الكيان الاسرائيلي" عن طريق السلام الاقتصادي لفرض حلول تهدف الى تحويل الضفة الغربية إلى اشبه بالكانتونات ومطوقة بعدد من المستوطنات ، ومن ثم يتحول الصراع الفلسطيني بدلاً من إنهاء الاحتلال والتحرر الوطني، إلى مجرد صراع من أجل جعل العيش والبقاء ممكناً من الناحية العملية، وحسب الرؤية "الاسرائيلية" أنّ ذلك ممكن التحقق وجعل الفلسطينيين في أوضاع اقتصادية افضل بغض النظر عن مدى ما يحرزه المسار السياسي، وبغض النظر عن مدى تحقق طموحات الفلسطينيين في التحرر والاستقلال(سلامة ٢٠٢٤).

يتضح مما سبق بأنّه في كل مرة وحيثما تتعثر عملية التسوية والسلام تظهر طروحات ترمي إلى إقناع أطراف الصراع للعودة إلى طاولة المفاوضات لغرض الوصول إلى حل أو حلول نهائية لذلك الصراع ، والمشترك الجديد في هذه المبادرات يكمن في البحث عن الحل من مدخل اقتصادي ، أي تقديم الملف الاقتصادي على الملف السياسي والملف الأمني ، وتقوم هكذا مبادرات على فرضية مفادها بانّ تحسين

الوضع الاقتصادي للفلسطينيين وحصولهم على عوائد مالية و اقتصادية منصفة يجعلهم اكثر استعداداً وتقبلاً لحلول سياسية حتى لو كانت غير منصفة .

و يمكن القول: إنّ اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٥) وكذلك إتفاقية البروتوكول الاقتصادي (إتفاقية باريس١٩٩٤م) لم تستطع التأثير او تبديل هيكلية الاحتلال "الاسرائيلي"، وعلى الرغم من انّ بروتوكول العلاقات الاقتصادية اعطى للفلسطينيين صلاحيات اقتصادية محدودة، ولكن من الناحية العملية ظلت سلطة صنع القرار بيد "الكيان الاسرائيلي" في تحديد أطر الاقتصاد الفلسطيني، ووفقاً لهذا البروتوكول أصبحت كل عوامل الإنتاج من أرض وأيدي عاملة ومياه ، وكذلك رأسمال تخضع للسلطة "الاسرائيلية" في المناطق المحتلة جميعها، و كذلك سيطرة "الكيان الاسرائيلي"على الحدود،وعلى حركة الايدي العاملة والبضائع.

المبحث الثالث

الاطار الاقليمي كمدخل للسلام الاقتصادي

حاول "الكيان الاسرائيلي" ترويج مفهوم السلام الاقتصادي بديلاً عن عدم انسحابه من حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وكذلك رفضه لحق عودة اللاجئين أو تقسيم القدس أو التوقف عن بناء المستوطنات وإزالة الموجود منها على الاراضي الفلسطينية المحتلة ، فمشروع السلام الاقتصادي يعكس فشل "الكيان الاسرائيلي" لحل الصراع الفلسطيني – "الاسرائيلي" عبرالتسويات و السلام السياسي ومحاولة التخفي وراء الواجهات الاقتصادية للسيطرة على الاراضي الفلسطينية والتوسع الاستيطاني مقابل بعض التسهيلات الاقتصادية التي سيقدمه للجانب الفلسطيني (*) .

إنّ جذور فكرة السلام الاقتصادي "الاسرائيلي" تعود إلى جناح من قيادة حزب العمل "الاسرائيلي" ،والذي تولى التنظير والترويج لرؤية الحزب والمتضمنة (سلام وتعاون اقتصادي في اطار مشروع إقليمي جديد)هو وزير خارجية "الكيان الاسرائيلي" شمعون بيريز وكذلك نائبه يوسي بيلين ، إذ أصدر شمعون بيريز كتابه الشرق

(*) إن فشل عمليات التسوية لإنهاء الصراع الفلسطيني – "الاسرائيلي" وكذلك عدم احترام "الكيان الاسرائيلي" التزامه بالإتفاقيات الموقعة من لدنه وانحياز الولايات المتحدة الامريكية "للكيان" وتجاهل الوضع الدولي لقضية الصراع . اسهمت في الانسداد السياسي في حل الصراع والدفع باتجاه التنظير والترويج لأنموذج اخر للسلام يتمثل بالاقتصاد بدلاً من السياسة . ينظر : (حلس ٢٠٢٤).

الأوسط الجديد تزامنا مع مؤتمر مدريد عام ١٩٩٣، وفي أواخر العام نفسه وضع نائبه (يوسي بيلين) كتيّباً بعنوان (رؤية للشرق الأوسط) مؤيداً مشروع شمعون بيريز (حلس ٢٠٢٤).ولم يقتصر ترويج مشروع السلام الاقتصادي ومنطق المنفعة الذي ستجلبها التنمية والرخاء على "الكيان الاسرائيلي" والفلسطينيين ، بل روجت له الولايات المتحدة ايضاً بعد توقيع إتفاق إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية "والكيان"، والذي دعت اليه الولايات المتحدة الامريكية لتأمين مساعدات مالية من أجل تنمية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، و كذلك في المؤتمر الاقتصادي العالمي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقد عام ١٩٩٤، بالدار البيضاء لتسويق مقولة السلام الاقتصادي بين العرب و"الكيان الاسرائيلي" والذي سيجلب الرفاهية والرخاء للمنطقة (هلال،١٩٩٥، ٦) ،(سامية،٢٠١٤، ٢٢-٢٨) ، ولكن المشكلة ليست في المنافع الاقتصادية للسلام بقدر أن يكون ذلك السلام عادلاً ومتكافئاً وليس مجرد تسوية مفروضة مدعومة بالقوة والهيمنة ، فالسلام قد يكون عاملاً في حل النزاعات والصراعات في حالة توفر شروط عادلة ومتكافئة(هلال،١٩٩٥، ٦).

وللتاكيد على أنّ الجانب "الاسرائيلي" لا يرغب في الوصول الى تسوية للصراع ، فإنّ وقت حكومة بنيامين نتنياهو(١٩٩٦- ١٩٩٩) لم تكن تهمها الوصول إلى أي إتفاقية سلام على أسس القرارات الدولية ، و كذلك في حكومة ايهود باراك (١٩٩٩- ٢٠٠١) ، فقد استمر التوسع في بناء المستوطنات داخل اراضي ١٩٦٧ المحتلة ، وهذه مؤشرات واضحة من حكومتين اسرائيليتين متعاقبتين بعدم وجود أية جدية للسلام أو احترام للشرعية الدولية (حلس ٢٠٢٤) ، وأمام استمرار ذلك الجمود السياسي عمل "الكيان الاسرائيلي "وأمريكا لترويج فكرة السلام الاقتصادي ، فكان هناك المشروع الأمريكي عام ٢٠١٣م، برعاية وزير خارجيتها (جون كيري) ، لتحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية عبر توظيف أربعة مليارات دولار في ثلاثة سنوات ، وقد حددت خطة كيري الاقتصادية ثمانية قطاعات اقتصادية في الاراضي الفلسطينية للنهوض بها (العجلة ٢٠١٣، ١٦٣)، (حميد ٢٠١٨، ١٧٦).

وقد واكب هذا المشروع الاقتصادي الامريكي تلك الرؤى" الاسرائيلية "في إقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد ، وكانت صفقة القرن استكمالاً له من أجل مصادرة هوية المنطقة ومواردها وإعطاء "الكيان الاسرائيلي" الريادة والمركزية في الاقليم الذي سيكون بديلاً عن المنطقة العربية ، ويشمل المبحث:

اولاً:ا لسلام الاقتصادي واقليم الشرق الاوسط الجديد

تزامناً مع توقيع إتفاق أوسلو بين الجانب الفلسطيني والجانب "الاسرائيلي" عام ١٩٩٣م طرح شمعون بيريز وزير خارجية الكيان الاسرائيلي "، رؤية للسلام بين الطرفين تقوم على التعاون الاقتصادي ويؤدي هذا التعاون الى تحقيق مصالح مادية مشتركة للجانب العربي والجانب "الاسرائيلي" ، ويترتب على ذلك انهاء العداء

التقليدي بين الطرفين ، وإنّ هذا التوجه للسلام بقرينته الاقتصادية يحاول تجنب تفاصيل الاختلافات السياسية ومحاولة خلق الارضيات اللازمة لهندسة المنطقة العربية في إطار عنوان جيوسياسي اوسع والمسمى (إقليم الشرق الأوسط) ، ويؤكد "الاسرائيليون" على اهمية البيئة السياسية ودورها في التاثير في مضامين عملية السلام بين العرب و"الكيان" ، إذ يسعى "الكيان الاسرائيلي" "عبر إعادة تشكيل البيئة الاقليمية باتجاه تنوع وتعدد بالهويات واللغات،والتركيزعلى انواع من التعاون وفي مجالات تخدم مصالح الاطراف كلها ، ويأتي ذلك ضمن سياق مقاربة السلام الاقتصادي بديلاً عن السلام السياسي والذي شهد جموداً متواصلاً على الرغم من كل الاتفاقيات المبرمة بين العرب و"الكيان الاسرائيلي" .وإن مقاربة السلام الاقتصادي تركز على المغانم والفوائد الاقتصادية من دون محاولة للبحث عن حلول عادلة للتحديات السياسية في المنطقة العربية، وفي قلب هذه التحديات القضية الفلسطينية بكل ما تتضمن من ملفات معلقة، اما الرؤية العربية وبالاخص الفلسطينية، فهي ترى انّ العامل الاقتصادي لا يشكل حلاً دائماً للصراع ، ولن يحول من دون مواصلة الفلسطينيين لنضالهم ضد القمع والاذلال "الاسرائيلي"، وسوف تظل المقاربات في المنطقة العربية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو دينية تنتهي بالفشل والإخفاق مالم تتبني على مقاربات سلام شامل و تسوية عادلة ومستدامة لكل الاختلافات المزمنة، ووضع حد للتدخلات الاجنبية وفرضها رؤى سياسية أو طرح استراتيجيات تصادر الهوية واللغة والدين والتاريخ المشترك لدول هذه المنطقة .وتتضمن :

أ. الشرق الأوسط كوحدة اقتصادية مشتركة:

كانت المبادرة الفكرية السياسية من حزب العمل "الاسرائيلي" لربط السلام والاقتصاد في إطار بناء نظام إقليمي جديد ، وأفضل من استطاع أن يصوغ المشروع والترويج له كان وزير خارجية "الكيان الاسرائيلي" (شمعون بيريز) و نائبه (يوسي بيلين) ، وقد شرح شمعون بيريز مشروعه حول إقامة نظام إقليمي جديد بالمنطقة ضمن كتاب صدر عام ١٩٩٣م وكان عنوانه (الشرق الأوسط الجديد) ، أمّا (يوسي بيلين) فقد الف كراساً بعنوان (رؤية للشرق الاوسط) في اواخر السنة نفسها وقد تبنى الأخير مشروع شمعون بيريز بشكل رسمي في اثناء المحادثات التي تفرعت من مؤتمر مدريد بين "الكيان الاسرائيلي" والدول العربية(هلال ١٩٩٥، ٦).

وأسهمت المتغيرات الإقليمية في ربط مفهوم السلام مع مفهوم الاقتصاد في إطار تأسيس نظام إقليمي جديد فيها ، ومن تلك المتغيرات الإقليمية والدولية (هلال ١٩٩٥، ٦):

١. تفكك المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة وانعكاس ذلك على النظام الدولي.
٢. حرب الخليج الثانية وانعكاسها على مجمل النظام الإقليمي العربي .

٣. الانتفاضات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٤. المنطلقات السياسية والاستراتيجية لحزب العمل "الاسرائيلي" وتصدي هذا الحزب لرئاسة الوزراء بدلا عن اليمين "الاسرائيلي" .

ب ـ المشروع الاقليمي" الاسرائيلي" ومحاولات السلام والتطبيع:

إنّ مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي دعا اليه شمعون بيريز (*)، لا يتحدد بإقامة سوق شرق اوسطية لغرض التبادل الاقتصادي بين العرب و"الكيان الاسرائيلي" فقط، فالدعوة إلى هكذا سوق تمثل جزءاً من

(*) ارتبط مفهوم الشرق اوسطية بالفكر الصهيوني منذ اوائل النشوء. والذي يستهدف اقامة ("اسرائيل" الكبرى) سلماً او حرباً. وقد طرح هرتزل عبر مذكراته فكرة (كومونولث شرق أوسطي) وتكون للدولة اليهودية القيادة والمركز الرئيس للخبرة التقنية والتحديث التكنولوجي . وهو ما طالب به الوفد الصهيوني في مشاركته بمؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٧م. وكذلك في مؤتمر "بلتيمور"للحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية عام١٩٤٢م. وكانت الدعوة إلى قيادة يهودية للشرق الاوسط بأجمعه في حقلي التنمية والسيطرة الاقتصادية. وقدم رئيس الوكالة اليهودية آنذاك. ناحوم غولدمان.فكرة تتعلق بالسيطرة على المنطقة العربية اقتصادياً. وذلك كبديل عن الحروب المكلفة .وقد طرح موشي دايان مفهومه للسلام عبر مذكراته بالدعوة إلى حدود مفتوحة بغير قيود وإقامة مشروعات مشتركة مع المنطقة وحرية تنقل رؤوس الأموال . أما (ابا ايبان) الذي كان وزيراً لخارجية "الكيان الاسرائيلي" فقد دعا الى تحقيق الحلم الصهيوني بالمشاركة في الثروات العربية الظاهرة منها والباطنة. لتكون مدخلاً الى اشتراك اوسع في الثروات العربية. وفي عام ١٩٦٨قدم كل من (ميخائيل شيفر و شاوول زراحي) وهما اقتصاديان صهيونيان . مشروعاً في إطار الشرق الأوسط . يلعب "الكيان الاسرائيلي" فيه دور القطب الاقتصادي وتقوم الدول العربية بتزويد "الكيان" بمواد الخام والايدي العاملة الرخيصة. فضلا عن الاسواق الاستهلاكية الواسعة في المنطقة لتصريف الانتاج الصناعي "الاسرائيلي". وأما شمعون بيريز . الذي يعدّ رائد فكرة الشرق اوسطيةومنظرها. فقد تأثر بفكرة (جان مونيه) بخصوص تشكيل السوق الاوربية المشتركة في ستينيات القرن الماضي. . وفي النصف الاول لعام ١٩٩٢م قام شمعون بيريز بطرح المشروع في اثناء لقائه بشخصيات اوروبية. بعد فوز حزب العمل "الاسرائيلي" بزعامة رابين في انتخابات ذلك العام . وقد تحدث في جريدة هيرالد تريبيون عن الشرق الأوسط الجديد مبيّناً أنّ الحروب هي اسوأ وسائل السيطرة . وانّ السيطرة الحقيقية تكمن في الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا. ولا بد من كسر الحواجز النفسية عن طريق ايجاد منظومة اقتصادية يرتبط بها الجميع . وفي عام ١٩٩٣م. أصدر كتابه الشرق الأوسط الجديد . واستمر تسويق هذا النظام بعد انفتاح أبواب المنطقة أمام الولايات المتحدة الامريكية .وذلك من أجل إرساء أسس إقليمية يكون فيها " الكيان الاسرائيلي" في موقع مميز ضمن اطار هذه المنظومة الشرق أوسطية وفي الوقت نفسه محاولة تهميش النظام الاقليمي العربي الذي يعدّ عائقاً أمام الأهداف الامريكية "الاسرائيلية" المشتركة. ينظر :(رعد ١٩٩٨ ، ٦٢) ، (هلسة ١٩٦٨، ٥٩-٦٠)، (عبد الرحمن ١٩٨٥، ١١٦-١١٧)، (المياح والطائي ٢٠٠٢، ١٨٢-١٨٣)، (سعد الدين وآخرون ١٩٩٨، ٩-١٩) .

مشروع أكبر وهو تأسيس نظام إقليمي جديد وينبثق من هذا النظام الجديد مجموعة إقليمية من عدة أمم لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة طبق الأنموذج الاوربي كما يشير إلى ذلك شمعون بيريز،ويتضمن هذا المشروع إقامة نظام أمني اقليمي وظيفته تثبيت النظام السياسي الجديد في المنطقة كلها، وتتدرج تحت عنوان أكبر اسمه : الشرق الأوسط الجديد الذي دعا إليه شمعون بيريز، وانّ المشروع الذي دعا إليه (شمعون بيريز) يقسم التسوية للصراع العربي . "الاسرائيلي" على مرحلتين(هلال ١٩٩٥، ٦):

المرحلة الاولى وتنتهي بعد عقد اتفاقات سلام بين "الكيان الاسرائيلي" والدول العربية(كل دولة عربية على حدة) ، في اثناء مفاوضات ثنائية؛ أما المرحلة الثانية فسوف تنتهي بعد(تطبيع) العلاقات العربية "الاسرائيلية" في اثناء المفاوضات المتعددة الأطراف ، ويعدّ تطبيع العلاقات بين "الكيان الاسرائيلي" والعرب(شرطاً اساسياً) لبناء النظام الاقليمي الجديد .

ونظراً لأنّ الاقتصاد يشكل العمود الفقري لهذا المشروع ؛ لذا فإنّ شمعون بيريز يرى أنّ تشييد اقتصاد اقليمي يتطلب ثلاث مراحل او شروط وهي(هلال ١٩٩٥، ٦):

. إقامة مشاريع مشتركة أو متعددة الاطراف.

ـ التعاون مع مؤسسات دولية واشراكها في إنجاز بعض المشروعات التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة.

. صياغة (سياسة اقتصادية) للمجموعة الإقليمية الشرق أوسطية ، بحيث تتوائم مع إقامة مؤسسات إقليمية رسمية داخل هذا المشروع .

وعلى الرغم من أنّ المشروع الإقليمي "الاسرائيلي" يتبنى رؤية تكاملية للشرق الأوسط الجديد يشمل محور السياسة وكذلك الاقتصاد والأمن ، ولكن التصور الاساس قائم على فكرة تنظيم الشرق الأوسط كوحدة اقتصادية من خلال إحداث تغييرات اساسية في اقتصاديات دول (الإقليم "الاسرائيلي")، ويتبنى المشروع تسويق السلام في إطار رخاء اقتصادي لدول الإقليم "الاسرائيلي" الجديد .وعلى الرغم من ذلك فالمشكلة الاساسية هنا لا تكمن في كون انّ للسلام منافع اقتصادية ام لا ، فالمشكلة تكمن في هل إنّ هذا السلام عادل ومتكافىء أو مجرد تسوية مفروضة على الطرف الاخر وتحكمها علاقات قوة وهيمنة، فلقد خبرت المنطقة العربية دعوة مماثلة للسلام القائم على الرخاء عشية إتفاق كامب ديفيد ، ولكن الواقع لم يثبت لنا ذلك ، فالسلام الذي يدعو له "الكيان الاسرائيلي" يشترط فيه ان يتضمن شروطاً عادلة ومتكافئة. [1]

(*) من دلالات عدم وجود شروط عادلة ومتكافئة في المشروع "الاسرائيلي .هو الموقف من قضية اللاجئين . ففي كتابه مشروع الشرق الأوسط الجديد يعالج شمعون بيريز مشكلة اللاجئين من منطلق انساني وليس من منطلق حق هؤلاء اللاجئين

إنّ اليمين "الاسرائيلي" المتمثل بحزب ليكود ولاسباب استيطانية ومن أجل السيطرة على أراضي فلسطينية أكثر، كان اقل اهتماماً بمفهوم السلام الاقتصادي ، وربما عدم امتلاك حزب ليكود (رؤية اقليمية) لحل مشكلة الصراع العربي "الاسرائلي" وراء عدم تبنيه لفكرة السلام الاقتصادي ، وعكس ذلك فانّ خطاب اليسار "الاسرائيلي" متمثلاً بحزب العمل الذي عدّ أنّ مردود السلام الاقتصادي سيشمل كل الدول المشاركة في المنطقة ومنها "الكيان الاسرائيلي"، ، كما انّ الليكود ممثلاً عن اليمين، دخل في مفاوضات مدريد عام ١٩٩١م من دون امتلاكه تصورا عن أي سلام إقليمي وكذا الحال عندما عقدت إتفاقية كامب ديفيد والتي كان هدفها الاساس هو تحييد مصر وإخراجها من إطار الصراع العربي "الاسرائيلي"، و كي تكون موازين القوة الإقليمية لمصلحة "الكيان"، لذا فانّ مابعد إتفاقية كامب ديفيد شهدت تصعيداً للحرب من قبل الليكود ضد المنطقة، لتشمل الهجوم على منظمة التحرير الفلسطينية، واقتحام لبنان وكذلك مهاجمة سورية والعراق وتونس ،وكانت إستراتيجية حزب ليكود تقوم على إحباط اي تسوية سياسية تقوم على اساس مبدأ الأرض مقابل السلام وكذلك منع العمل بقراري مجلس الأمن المرقمين ٢٤٢و٣٣٨، وكانت جهوده السياسية والدبلوماسية ورؤيته الاستراتيجية تقوم على كسب الوقت لمصلحة"الكيان الاسرائيلي" والسعي لاحداث تغييرات ديموغرافية للمناطق المحتلة من اجل استبدال مضمون مبدأ السلام مقابل الأرض الى مبدأ آخر وهو : (السلام مقابل السلام) (هلال ١٩٩٥، ٦).

إنّ مشروع السلام الاقتصادي يحمل في طياته الرؤية الليبرالية للاقتصاد ضمن الالتزام بقواعد السوق الحرة كالخصخصة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة في التدخل بشؤون التنافس الاقتصادي . وانّ هذا التوجه السياسي الاقتصادي الليبرالي لصيغة المشروع يترتب عليه انواعاً واسعة من عدم المساواة في الفرص المتاحة وفي فرص الحصول على الدخل أو زيادة الثروة ، وأنّ تقليص دور الدولة في هذا المشروع سيقلص فرص الدولة في تقديم بعض الالتزامات الاجتماعية الاساسية، كما في دعم التعليم وتوظيف فرص العمل

للعودة الى وطنهم . فيشيرإلى فرارحوالي ٦٠٠ الف فلسطيني واستيعاب "الكيان الاسرائيلي" العدد نفسه من اليهود الهاربين من البلدان العربية . لذا تقوم فكرة الحل لديه بتبادل المهاجرين اليهود باللاجئين الفلسطينيين. فهو يرى انّ هذا حلاً عادلاً ومعقولاً . ويقترح تحويل الاونروا(وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) إلى إحدى وكالات الامم المتحدة لغرض اعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين . ويرفض شمعون بيريز رفضاً قاطعاً حق عودة اللاجئين الفلسطينيين مؤكداً انّه لا يمكن لأية حكومة "اسرائيلية "قبول ذلك. ينظر : (محافظة ١٩٩٥)، (الفرا ٢٠٠١، ٣٥٤-٣٥٨) .

وكذلك تأمين الرعاية الصحية وغير ذلك ، وإنّ التوجه الإقليمي للمشروع ينسجم مع توجهات ومصالح رأس المال الدولي وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات (*).

ج . البديل العربي لمشروع السلام الاقتصادي "الاسرائيلي":

دخلت الأطراف العربية في مبادرات تسوية وسلام مع الجانب "الاسرائيلي" من دون أن يكون هناك مشروعاً عربياً مشتركاً لمواجهة مشروع" الكيان الاسرائيلي" الإقليمي ، ويزيد من دلالات هذا الفشل على مستوى الساحة العربية، هو الفشل السابق لجامعة الدول العربية في إقامة سوق عربية مشتركة على الرغم من أنّ جهود الجامعة العربية لخلق هذا السوق كان مواكباً من الناحية الزمنية جهود اوربا لبناء سوقها المشتركة ، لذا فانّ المشروع "الاسرائيلي" على المستوى الرسمي لا يملك بديلاً عربياً موحداً لمواجهته ، وقد حصل على الدعم الأمريكي والأوربي ولأسباب مختلفة ، و من جانب آخر فانّ المشروع "الاسرائيلي" الإقليمي لم يخضع للدراسة والتقويم من الجانب العربي ويرجع ذلك إلى فقدان التنسيق (العربي– العربي) في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية وكذلك الاستراتيجية(٢).

ثانياً . السلام الاقتصادي وصفقة القرن :

تزامنت صفقة القرن مع مرور مئة عام على تلك الإتفاقية السرية بين بريطانيا وفرنسا لتقاسم تركة الامبراطورية العثمانية على أثر هزيمتها في الحرب العالمية الاولى ، والتي عرفت تلك الإتفاقية لاحقاً باسم اتفاقية (سايكس –بيكو) في عام ١٩١٦م ، ومرور مئة عام بالضبط على وعد بلفور ، ذلك الوعد الذي كان بمنزلة الخطوة الاساسية للغرب لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين ، فكانت دلالة صفقة(القرن) تمثل انّ احتلال فلسطين من لدن "الكيان الاسرائيلي" قد مر عليه قرناً من الزمن، وقد لاقت صفقة القرن في عهد (دونالد ترامب)صدى واسعاًعند العرب و"الكيان" ويعزي ذلك إلى طبيعة شخصية ترامب التجارية وخطابه

(*)أريد بمشروع الشرق الاوسط الجديد اقامة تكتل يضم دولا متعددة إلى جانب "الكيان الاسرائيلي" في نظام من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكذلك العلمية والحضارية. ويرتكز هذا التفاعل على اساس التقارب الجغرافي ويشمل عدداً من القوميات . وتسعى الولايات المتحدة فرض المشروع من أجل أن تكون "للكيان الاسرائيلي" الدور القيادي في المنطقة . وان يكون الوسيط بين الغرب وبلدان المشرق العربي . خدمة للاستراتيجية الامريكية بربط العرب بالنظام العالمي وتحقيق مصالحها في المنطقة العربية . وانّ كل المؤشرات تؤكد أنّ المدخل الواسع الذي اعده" الكيان الاسرائيلي" للتسلل الى الاقتصاد العربي هو مدخل التفوق التكنولوجي . والهدف النهائي لمشروع الشرق الاوسط الجديد خلق اسرة اقليمية من الامم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة. ينظر : (المياح , الطائي ٢٠٠٢، ١٨٥–١٨٦)، (الحياني ٢٠٠٦، ٧١–٧٥).

(٢) جميل هلال. المشروع الاسرائيلي للنظام الاقليمي . مصدر سبق ذكره.شبكة الانترنت.

الشعبوي وأوضاع المنطقة العربية ، إذ اختلفت الاولويات ، وانعكست على القضية الفلسطينية وتراجع الاهتمام بالقضية بعد أن كانت تحتل مركز اهتمام الدول العربية (حلس ٢٠٢٤)، (الموساوي وغريب ٢٠٠٧، ٢٣٤). ومن اسباب الاهتمام بالصفقةهي:

١. شرع (دونالد ترامب)بعد فوزه في الانتخابات مباشرة، بتكليف فريق حكومي بصياغة فقرات المشروع ودراسة المسائل التي لم يتم التوصل على إتفاق فيها بين الطرف الفلسطيني والطرف "الاسرائيلي"، كقضية اللاجئين والقدس والمستوطنات "الاسرائيلية "وغيرها، مع تأكيده على أن يتضمن المشروع التعاون الاقتصادي والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، ليكون ذلك بديلاً عن قضية تقرير المصير(مبروك ٢٠١٤، ١١٤)،(ياسين ٢٠٢٣، ٧٩) .

٢. جاء المشروع الأمريكي للسلام الاقتصادي (صفقة القرن) ، استكمالاً لمسارتنفيذ الوعود الانتخابية التي أطلقها دونالد ترامب لحل الصراع العربي "الاسرائيلي"، وشرعت الادارة الامريكية منذ عام ٢٠١٨م باتخاذ الاجراءات التي تمهد للاعلان عن هذا المشروع ، فقد قامت الإدارة الأمريكية بإعلان مدينة القدس عاصمة "الكيان الاسرائيلي " ، وكذلك نقل السفارة الامريكية اليها، وخفض مقدار المساعدات الأمريكية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية واغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة واشنطن(محمود و صالح ٢٠٢٠، ٣٢٥-٣٢٦) ، وفي عام ٢٠١٩م انعقدت ورشتاعمل البحرين الاقتصادي ثم ورشة المنامة، الّا إنّها لم تستطع تحقيق أي تقدم لمشروع صفقة القرن وذلك بسبب غياب (السلطة الفلسطينية) على الرغم من حضور العديد من المستثمرين في هذا المشروع ، وكان الهدف من ورشة المنامة التي حضرتها بعض الدول العربية(السعودية، المغرب، الأردن، ومصر) هو استعراض المنافع الاقتصادية التي ستنعكس على الأطراف المشاركة في هذا المشروع ،وتم تأجيل المشروع الامريكي للسلام الى عام ٢٠٢٠م (ياسين ٢٠٢٣، ٨٢) بسبب غياب الجانب الفلسطيني في المؤتمر، وفي عام ٢٠٢٠ م اعلن دونالد ترامب في البيت الابيض عن صفقة القرن ووصفها بالصفقة التاريخية، وسط احتفالية حضرها بنيامين ناتنياهو وعدد من الدبلوماسيين والسفراء العرب (المجالي ٢٠٢٠، ٧١) ، وكان المشروع يتمحور حول (الجانب الاقتصادي) بالدرجة الاساس ، وقامت إدارة ترامب بالاعداد المسبق للمشروع لغرض تهيئة الاجواء السياسية لانجاحه (البدور ٢٠١٩، ١٠١)، (البرغوثي ٣١،٢٠٢٠-٤٤)، (عبد الرحيم ٢٠٢٢، ٨٩- ١٠٨) .

إنّ طرح مشروع صفقة القرن لتسوية الصراع العربي "الاسرائيلي" ، كان مغايراً عن المشروعات السابقة، إذ تبنت الادارة الامريكية موقف اليمين "الاسرائيلي" المتطرف وإهمال الشرعية الدولية وكذلك عدم الاعتراف بالمرجعيات السابقة للتسوية، وإهمال وجهة نظر الجانب الفلسطيني حول المشروع(الحمد ٢٠٢٠، ١٠٧) .

٣. إنّ معظم مسارات التسوية للصراع العربي "الاسرائيلي" كانت مسارات ذات طابع سياسي ،وكان المسار الاقتصادي في مشروع صفقة القرن يهدف للوصول إلى تسوية وسلام عربي -"اسرائيلي" ، وذلك لاهمية العامل الاقتصادي في الصراع العربي– "الاسرائيلي"، وإنّ المقاطعة الاقتصادية العربية في وقتها أدت الى حرمان "الكيان الاسرائيلي" من العديد من الفرص للاستثمارات الاجنبية ، وبما إنّ الدول العربية فشلت في إقامة سوق عربية مشتركة للارتفاع بقدرات الاقتصادات العربية وإمكانية مواجهة التكتلات الكبرى في انحاء العالم ، لذا فانّ المشروع الأمريكي للسلام الاقتصادي والمتمثل بصفقة القرن يحاول خلق سوق مشتركة تكون "للكيان الاسرائيلي" المحورية ، حيث إنّ التفوق الاقتصادي والعلمي" للكيان" تجعل منه الدولة المنتجة في هذا المشروع ،أمّا الدول العربية فسوف تمارس دور المستهلك فيه ، وأعلن في مؤتمر السلام في الشرق الاوسط المنعقد في البحرين بشهر آيار عام ٢٠١٩م ، تبني مشروع الاستثمار في الاراضي الفلسطينية كجزء من محاولة الترغيب الامريكية للمشروع ، وفي العام نفسه عقدت ورشة المنامة للمدة من ٢٥–٢٦ حزيران وركزت الورشة على مناقشة المحور الاقتصادي ، وتبنت تلك الورشة وعوداً اقتصادية ومالية للفلسطينيين،على الرغم من مقاطعتهم لها ، وتضمنت الورشة استثمارات تصل مبالغها إلى خمسين مليار دولار، وكذلك خلق مليون فرصة عمل للفلسطينيين ، وضمان مضاعفة الناتج المحلي الفلسطيني في اثناء عشرة اعوام قادمة(موقع القناة الحرة ٢٠٢٤).

٤. إنّ صفقة القرن خلاصة للموقف الامريكي – "الاسرائيلي" من المنطقة العربية ، وكذلك الموقف من الشرق الأوسط في ظل القطبية الاحادية الحالية (*)، وانّ صفقة القرن هي تتويج لكل مشروعات التسوية السابقة(السياسية والاقتصادية) للوصول إلى تطبيع كامل مع الدول العربية، وقد تضمنت هذه الصفقة عدة نقاط جوهرية لمصلحة الطرف "الاسرائيلي" وتشمل : (١)

(*) لاستكمال مسار السلام المعطل عملت ادارة ترامب في طرح حلول لم تكن مستندة إلى أدنى شروط الموضوعية . وانّ وثيقة(صفقة القرن) المتعلقة بالسلام والرخاء هي وثيقة أمريكية–" اسرائيلية". ولا علاقة لها بمفهوم السلام مطلقا. وانّ ما في بنودها رفض حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة ودعم التوسع الاستيطاني "الاسرائيلي" وعدّ القدس عاصمة "الكيان الاسرائيلي" الابدية ليس سوى إبطال لمسارات التفاوض وكل قضايا الحل الدائم منذ إعلان المبادىء في أوسلو. وعلى الرغم من انّ وثيقة صفقة القرن ليست إتفاقاً أو معاهدة بين أطراف الصراع العربي "الاسرائيلي" فهي مجرد عبارة عن مبادرة امريكية تتضمن التخلي عن الشرعية الدولية وتبني منطق القوة وانحازت الولايات المتحدة في هذه الوثيقة الى الغيبيات التوراتية "الاسرائيلية" . وانتهت بتجريد الدولة الفلسطينية من كل مقومات الدولة . وذلك لتمكين "الكيان الاسرائيلي" من سيطرته على القدس ودعم التوجهات

. تلاشي أي احتمال لتحويل الحكم الذاتي الفلسطيني إلى دولة ذات سيادة ،وبقاءها تحت حكومة "الكيان الاسرائيلي" .

. الغاء مشروع حل الدولتين وهي تاكيد آخر على نيات "الكيان الاسرائيلي" بابقاء الحكم الذاتي على وضعه الحالي ولا يرتقي إلى مستوى دولة ذات سيادة.

. إنهاء كل القضايا المتعلقة بالصراع الفلسطيني "الاسرائيلي" ووضع حل نهائي لها والمتضمنة:

-عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وحل قضيتهم عبر توطينهم في الدول التي استضافتهم وتقديم تعويضات مالية لهم بهذا الخصوص.

. بقاء القدس كاملة تحت السيادة "الاسرائيلية" .

. شرعنة الاستيطان والحفاظ على المستوطنات "الاسرائيلية" .

- عدم انسحاب "الكيان الاسرائيلي" إلى حدود حزيران عام ١٩٦٧م.

. حرمان الفلسطينيين من السيطرة على الحدود والمياه .

. التركيز على السلام الاقتصادي في اثناء تقديم مشروع تنموي بصبغة اقتصادية للفلسطينيين ودول المنطقة

- استحصال موافقات الدول العربية لصفقة القرن في اثناء تقديم (آلية التطبيع) على آلية (التسوية)، لغرض محاصرة وفرض السلام الاقتصادي بكل شروطه غير العادلة على الفلسطينيين [*].

و مما سبق يتضح للباحث بأنه من خلال معاهدات التسوية والتطبيع السابقة، حاول الكيان "الاسرائيلي" تحييد الدول العربية الواحدة تلو الاخرى ، ولا سيما دول الطوق (وخاصة دولة مصر) من أجل إجهاض أية مبادرة عربية تطالب بالانسحاب "الاسرائيلي" من الأراضي التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧م، وطبقا لقرار مجلس الأمن المرقم ٢٤٢ من منطلق العمل بمبدأ (الأرض مقابل السلام) ، وقد شهدت المنطقة العربية مبادرات جديدة في إطار السلام الاقتصادي بعد جمود المبادرات السياسية للوصول إلى سلام ينهي الصراع العربي "الاسرائيلي" ، فكانت مبادرات شمعون بيريز للسلام الاقتصادي تحت مظلة الشرق الأوسط الجديد ، وتبعتها مبادرة أمريكية عرفت بخطة كيري عام ٢٠١٣م وذات أهداف اقتصادية وجاءت مبادرة صفقة القرن من لدن

اليمينية "الاسرائيلية ". وضمن وثيقة صفقة القرن تم طرح نمط جديد من المفاوضات اساسها (التطبيع اولاً ثم السلام لاحقاً). ينظر : عبد الكريم بن الدخلي. السلام" الاسرائيلي". بحث في الموضوعات والمقتربات. مصدر سبق ذكره. شبكة الانترنت.

([١]) (الدلفي ٢٠٢٠،١٦٧-١٦٨) ، (توبي جونز وآخرون ٢٠٠٧، ٥٥- ٦٤) .. الولايات المتحدة الامريكية ومشروعات التطبيع مع "اسرائيل" . صفقة القرن انموذجاً.رسالة ماجستير . جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية.. للمزيد حول الموضوع ينظر :. بوش في اور. ط١. مركز اور للدراسات. بغداد. ٢٠٠٧م. ص ص

إدارة ترامب وهي امتداد لمفهوم السلام الاقتصادي نفسه ومحاولة الإدارة الأمريكية تحريك الجمود القائم في المنطقة العربية . وتكمن خطورة السلام والتطبيع بصيغة السلام الاقتصادي كونها تصادر من الشعب الفلسطيني أية فرصة للحل الشامل للقضية الفلسطينية ، او اعطاء الفلسطينيين حق تشكيل دولتهم في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م.

الخاتمة:

نظراً لارتباط مفهوم السلام الاقتصادي بمشروع الشرق الأوسط الجديد وتعدد المبادرات لربط المنطقة العربية بهذا المشروع والذي ظاهره يرمي إلى السلام من منطلق المشروعات الاقتصادية ولكن الوجه الاخر للمشروع كما يرى(الباحث) يكشف عن :

١. الاعتراف "بالكيان الاسرائيلي"من لدن البلدان العربية المطبعة وإنهاء المسألة الفلسطينية وإعطاء قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية حكماً ذاتياً محدوداً ، وإغلاق ملف اللاجئين بتوطينهم في الدول العربية التي لجأوا اليها.

٢. تقديم الاقتصاد على السياسة عن طريق آلية تطبيع متسارعة للدول العربية مع "الكيان" ، وإنّ إتفاقيتي أوسلو ووادي العربة عززتا التعاون الثنائي مع الجانب "الاسرائيلي" باتجاه تفاعل اقتصادات المنطقة مع الاقتصاد "الاسرائيلي" وكذلك دمج الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد "الاسرائيلي" ، وجلب الاستثمارات "للكيان الاسرائيلي" بدلاً من التبرعات المقدمة له .

٣. لا يمكن لاقتصاديات الدول العربية الدخول المتكافىء مع "الكيان الاسرائيلي" في النظام الشرق الاوسطي ، بسبب غياب التكنولوجيا واعتماد اكثر الدول العربية على اقتصاد النفط ،وعدم وجود تكامل اقتصادي عربي، مما سيجعل كل دولة عربية تحت نفوذ وهيمنة "الكيان" في حالة دخولها لوحدها في المشروع .

٤. إنّ الطرح "الاسرائيلي" للنظام الشرق أوسطي سيبدل شكل الصراع السياسي الى مجرد تنافس اقتصادي . ويقضي بالنهاية على استحقاقات الشعب الفلسطيني كقضية وأرض وشعب .

وهذا ما يؤكد فرضية البحث بان التوسع الاسرائيلي تحت اعذار السلام الاقتصادي له انعكاسات سلبية على امن وسلامة المنطقة العربية وبالاخص القضية الفلسطينية وشعب فلسطين.

المصادر باللغة العربية:

١. البدور، بكر. ٢٠١٩. صفقة القرن. المعوقات والتحديات والآفاق خلال عام ٢٠١٩. مجلة دراسات شرق اوسطية . مجلد (٢٣). العدد(٨٨). عمان :مركز دراسات الشرق الاوسط .
٢. البرغوثي، مصطفى. ٢٠٢٠. خدعة القرن. ابعادها واستراتيجية مواجهتها. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣. بن الدخلي ، عبد الكريم. ٢٠٢٤. السلام "الاسرائيلي": بحث في الموضوعات والمقتربات. مركز دراسات الوحدة العربية. شبكة الانترنت. استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٧م. الرابط: /السلام - الاسرائيلي - بحث - في - الموضوعات/https://caus.orq.Ib.
٤. بيريز، شمعون. ١٩٩٨. "الشرق الأوسط الجديد. دار الأهلية للنشر والتوزيع. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ.
٥. تمراز، سعيد جميل. ٢٠٢١. اسرائيل والتطبيع مع الدول العربية . المسار وآليات المواجهة (١٩٧٧- ٢٠٢١) . ط١. فلسطين: مركز الطليعة للدراسات والبحوث.
٦. التميمي ، ظفر عبد مطر. ٢٠٠٨. مشروع الشرق الاوسط الكبير واثاره العربية والاقليمية على دولتي مصر والسعودية. رسالة ماجستير . جامعة بغداد. كلية العلوم السياسية .
٧. تيلي ، فرجينيا. ٢٠١٦. حل الدولة الواحدة. انفراجة للسلام في المسار "الاسرائيلي" الفلسطيني المغلق. ط١. ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
٨. الجبالي ، عبد الفتاح. ١٩٩٧م. المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية. الاهداف . النتائج.التوقعات. مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد الثامن. العدد (٣٠).
٩. الجهماني، يوسف. ٢٠٠٩. اللوبي "الاسرائيلي" والسياسة الخارجية الامريكية. ط٤. سورية: دار حوران للطباعة والنشر.
١٠. جونز وآخرون، توبي. ٢٠٠٧. بوش في اور. ط١. بغداد: مركز اور للدراسات.
١١. حلس، رائد محمد. ٢٠٢٤. السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الامن "الاسرائيلي".مركز الابحاث. رام الله :منظمة التحرير الفلسطينية. شبكة الانترنت. استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٥. الرابط: https://www.prc.ps/.
١٢. الحمد ، جواد محمد. ٢٠٢٠. صفقة القرن. التحديات والفرص واحتمالات المستقبل . مجلد (٢٤). العدد (٩١). مجلة دراسات شرق اوسطية . عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط .
١٣. حمودي، حسين عدنان هادي. ٢٠٢٤م. نقد الصهيونية في الفكر السياسي اليهودي المعاصر . اطروحة دكتوراه . جامعة بغداد.كلية العلوم السياسية.
١٤. حميد ، هالة خالد. ٢٠١٨. قراءة سياسية في مبادرات اعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل . مجلة العلوم السياسية . العدد (٥٥). جامعة بغداد . كلية العلوم السياسية.
١٥. الحياني ، خالد عبد الاله. ٢٠٠٦. اسرائيل في فكر اليمين الامريكي. رسالة ماجستير . جامعة بغداد. كلية العلوم السياسية.
١٦. خلف ، همسة قحطان . ٢٠٢٢. رؤية مستقبلية للانظمة السياسية لدول الخليج العربي بعد التطبيع : دولة الامارات العربية المتحدة انموذجاً. مجلة العلوم السياسية . العدد ٦٤. جامعة بغداد . كلية العلوم السياسية .
١٧. خليفة ، أسامة. ٢٠٢٤. السلام الاقتصادي . موقع أمد للاعلام. شبكة الانترنت. استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٤. الرابط : C:/users/google/Desktop/ ٢%أمد للاعلام -السلام٢٠%الاقتصادي٢٠%.html.
١٨. دلبح ، محمد. ٢٠٢٤.الاقتصاد السياسي لتسوية الصراع العربي - "الاسرائيلي" . قناة فلسطين اليوم. شبكة الانترنت. استرجعت بتأريخ ٢٠٢٤/٥/٤. الرابط: الاقتصاد - السياسي - لتسوية - الصراع - العربي - الاسرائيلي - من - سلام - الشجعان - إ/paltodaytv.com/post/91122.
١٩. الدلفي ، مروة مالك كايد. ٢٠٢٠. الولايات المتحدة الامريكية ومشروعات التطبيع مع "اسرائيل" . صفقة القرن انموذجاً.رسالة ماجستير . جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية.
٢٠. رشيد، نردين نجاة. ٢٠١٤. الامم المتحدة بين التفعيل والتعطيل . ط١. الاسكندرية : دار الفكر الجامعي .
٢١. رعد ، انعام. ١٩٩٨. الصهيونية الشرق اوسطية. ط٢. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٢٢. زحالقة ، جمال. ٢٠٢٤. السلام الاقتصادي واليأس السياسي.موقع القدس العربي.شبكة الانترنت. استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٤. الرابط: c:/users/google/desktop.
٢٣. سامية ، بوعظة. ٢٠١٤. صاغي صليحة. المقارنة بين النظام الاقليمي العربي والنظام الشرق اوسطي بين(١٩٤٥-٢٠٠٦). رسالة ماجستير. جامعة مولود معمري تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية.

٢٤. سعد الدين وآخرون، ابراهيم. ١٩٩٨. الشرق اوسطية. مخطط امريكي صهيوني. دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة. ط١. القاهرة: اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية .
٢٥. سلامة، عبد الغني. ٢٠٢٤. هل ينجح السلام الاقتصادي واعادة اعمارغزة بحل القضية الفلسطينية. رام الله : مركز الابحاث. منظمة التحرير الفلسطينية . شبكة الانترنت. استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٥. الرابط: https://www.prc.pc/
٢٦. شريف، سارة. ٢٠١٧. المخادع- كيف تآمر نتنياهو على العالم. ط١. القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع.
٢٧. الشريف، ماهر. ٢٠٢٤. على هامش ورشة المنامة.السلام الاقتصادي . حقيقته.مضامينه وهدفه. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. شبكة الانترنت. استرجعت بتأريخ ٢٠٢٤/٥/٥م. الرابط: Palestine-studies.org/ar/node/236019
٢٨. صفر ، احمد. ٢٠٢٤. السلام الاقتصادي يهدد المشروع الوطني. موقع عربي ٢١. شبكة الانترنت . استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٥. الرابط: https://arabi21.com/story/1163401
٢٩. صلاح ، عقل و ابو حنبش، كميل. ٢٠٢١ . اسرائيل دولة بلا هوية. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٠. عبد الخالق، آلاء محمد. ٢٠١٤ . الدولة الفلسطينية في الفكر الاسرائيلي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية.
٣١. عبد الرحمن، اسعد. ١٩٨٥. المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢-١٩٨٢. ط١. بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٣٢. عبد الرحيم ، لبنى رعد. ٢٠٢٢. مستقبل القضية الفلسطينية بعد سياسات التطبيع العربي (الاسرائيلي). رسالة ماجستير. جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية.
٣٣. عبد الرزاق، خالد طارق. ٢٠١٣. أزمة القيادة في حزب العمل الاسرائيلي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية .
٣٤. عبد الكريم ، نصر . ٢٠٢٤. قراءة نقدية لطروحات السلام الاقتصادي وخطة كيري. مركز سمارت. شبكة الانترنت. استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٠. الرابط: masarat.ps/files/content_files/tqdyr-mwqf_nsr_bd_lkrym.pdf.
٣٥. عبد الكريم، عبد الكريم طارق. ٢٠٢١. تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية(١٩٨٧-٢٠٢٠م). رسالة ماجستير. جامعة الشرق الاوسط. كلية الاداب والعلوم. قسم العلوم السياسية.
٣٦. العجلة ، مازن. ٢٠١٣. خطة كيري الاقتصادية. الأهداف . المضامين والأبعاد. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني. العدد (٣٩).غزة: مركز التخطيط الفلسطيني .
٣٧. عوض وآخرون ، محسن. ٢٠٠٧. مقاومة التطبيع . ثلاثون عاماً من المواجهة. ط١. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٣٨. الغبرا، شفيق ناظم. ٢٠٢٣. "اسرائيل" والعرب. من صراع القضايا إلى سلام المصالح. ط١. الكويت : مركز طروس للنشروالتوزيع.
٣٩. الفاضي ، جمال خالد. ٢٠٢٤. تداعيات مفهوم السلام الاقتصادي على مستقبل القضية الفلسطينية . شبكة الانترنت. استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١١ .الرابط: C:/Users/google/D0wnloads/ تداعيات٢٠%مفهوم٢٠%السلام٢٠%الاقتصادي pdf
٤٠. الفرا ، محمد علي عمر. ٢٠٠١. السلام الخادع . من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الاقصى ١٩٩٩- ٢٠٠٠. ط١. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
٤١. مبروك، محمد. ٢٠١٨. التسوية السلميةللصراع الفلسطيني – "الاسرائيلي" في المنظور الدولي.مجلة المنار للبحوث والدراسات االقانونية والسياسية. العدد (٥). الجزائر.
٤٢. المجالي ، عبد الله. ٢٠٢٠. صفقة القرن: تحليل مضمون. مجلة دراسات شرق أوسطية. مجلد (٢٤). العدد (٩١). عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط.
٤٣. محافظة، علي. ١٩٩٥م. دراسة تحليلية نقدية لكتاب شمعون بيريز "الشرق الأوسط الجديد". محاضرة القيت في المنتدى العربي بعمان في (٢ أيار).شبكة الانترت. استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٥م. الرابط: https://www.researchgate.net>publication>27176231 .
٤٤. محمود ، كامل اسماعيل و صالح ، حقي شفيق. ٢٠٢٠. الناتو العربي. صراع الاستراتيجيات في الشرق الاوسط. "الحقيقة والوهم". ط١. عمان: دار امنة للنشر والتوزيع.

٤٥. الموساوي ، عبد الحميد العيد . ٢٠٢٤. قراءات في اثر التحولات الاستراتيجية في المنطقة على القضية الفلسطينية . ط١. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع .
٤٦. الموساوي ، عبد الحميد وغريب، قصي. ٢٠٠٧. سياسات الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة تجاه ازمات الشرق الاوسط بعد الحادي عشر من ايلول. مجلة العلوم السياسية. العدد(٣٥). جامعة بغداد. كلية العلوم السياسية .
٤٧. موقع القناة الحرة. ٢٩٢٤. ورشة المنامة . الحاضرون والغائبون . شبكة الانترت . استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٧م. الرابط: https://2u.pw/twzJQ2U
٤٨. موقع عرب ٤٨. ٢٠٢٤. السلام الاقتصادي. تبعية الاقتصاد الفلسطيني من المعونات" لاسرائيل". شبكة الانترنت.استرجعت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٥م. الرابط: https://www.arab48.com/
٤٩. المياح ، عبد اللطيف علي و الطائي ، حنان علي. ٢٠٠٢. الاستراتيجية "الاسرائيلية" تجاه الخليج العربي . ط١. الاردن-عمان: دار مجدلاوي.
٥٠. الميالي، احمد عدنان و هادي، حسين عدنان. ٢٠٢٤ .نقد الديمقراطية في الفكر السياسي اليهودي المعاصر . مجلة العلوم السياسية . العدد ٦٨. جامعة بغداد . كلية العلوم السياسية.
٥١. نتنياهو، بنيامين. ١٩٩٦. مكان تحت الشمس. ترجمة: محمد عودة الدوبري. ط٢. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية .
٥٢. هلال ، جميل. ١٩٩٥. المشروع "الاسرائيلي" للنظام الإقليمي . مجلة الدراسات الفلسطينية . المجلد (٦). العدد (٢٢). مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
٥٣. هلسة، تهاني. ١٩٦٨. دافيد بن غوريون. العدد (٤٤). سلسلة دراسات فلسطينية. بيروت: مركز الابحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية.
٥٤. هيكل ، محمد حسنين. ٢٠٠١. السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة. ط٨. بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٥٥. ياسين ، حسنين جبار عاصي. ٢٠٢٣. مسارات التسوية العربية – "الاسرائيلية" منذ العام ٢٠١٦. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد. كلية العلوم السياسية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Karim, Abdul Karim Tariq. 2021. The impact of peace agreements and normalization policies on the reality of the Palestinian issue (1987-2020 AD). Master's thesis. Middle East University. Faculty of Arts and Sciences. Department of Political Science.
2. Abdul Karim, Nasr. 2024. A critical reading of economic peace proposals and Kerry's plan. Smart Center. Internet. Retrieved on 5/10/2024. Link: masarat.ps/files/content_files/tqdyr-mwqf_nsr_bd_lkrym.pdf.
3. Abdul Khaliq, Alaa Muhammad. 2014. The Palestinian State in Israeli Thought. Master's Thesis. University of Baghdad - College of Political Science.
4. Abdul Rahim, Lubna Raad. 2022. The Future of the Palestinian Cause after Arab (Israeli) Normalization Policies. Master's Thesis. University of Nahrain. College of Political Science.
5. Abdul Rahman, Asaad. 1985. The World Zionist Organization 1882-1982. 1st ed. Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.
6. Abdul Razzaq, Khaled Tariq. 2013. The Leadership Crisis in the Israeli Labor Party. Master's Thesis. University of Baghdad - College of Science.
7. Al-Ajla, Mazen. 2013. Kerry's economic plan. Objectives. Contents and dimensions. Journal of the Palestinian Planning Center. Issue (39). Gaza: Palestinian Planning Center.

8. Al-Badour, Bakr. 2019. The Deal of the Century. Obstacles, Challenges and Prospects during 2019. Journal of Middle Eastern Studies. Volume (23). Issue (88). Amman: Center for Middle Eastern Studies.
9. Al-Barghouthi, Mustafa. 2020. The Deception of the Century. Its Dimensions and Strategy to Confront It. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
10. Al-Dalfi, Marwa Malik Kayed. 2020. The United States of America and normalization projects with "Israel". The Deal of the Century as a model. Master's thesis. Al-Nahrain University. College of Political Science.
11. Al-Fadi, Jamal Khaled. 2024. Implications of the concept of economic peace on the future of the Palestinian cause. Internet. Retrieved on 6/11/2024. Link: pdfImplications20%Concept20%Economic Peace20% C:/Users/google/D0wnloads/
12. Al-Farra, Muhammad Ali Omar. 2001. Deceptive Peace. From the Madrid Conference to the Al-Aqsa Intifada 1999-2000. 1st ed. Amman: Majdalawi Publishing and Distribution House.
13. Al-Ghabra, Shafiq Nazim. 2023. "Israel" and the Arabs. From the conflict of issues to the peace of interests. 1st ed. Kuwait: Tarous Center for Publishing and Distribution.
14. Al-Hamad, Jawad Muhammad. 2020. The Deal of the Century. Challenges, Opportunities and Future Possibilities. Volume (24). Issue (91). Journal of Middle Eastern Studies. Amman: Center for Middle Eastern Studies.
15. Al-Hayani, Khaled Abdul-Ilah. 2006. Israel in the thought of the American right. Master's thesis. University of Baghdad. College of Political Science.
16. Al-Hurra Channel website. 2924. Manama Workshop. Attendees and Absentees. Internet. Retrieved on 5/7/2024. Link: https://2u.pw/twzJQ2U
17. Al-Jabali, Abdel Fattah. 1997. Middle Eastern Economic Conferences. Objectives. Results. Expectations. Journal of Palestinian Studies. Volume Eight. Issue (30.(
18. Al-Jahmani, Yousef. 2009. The "Israeli" Lobby and American Foreign Policy. 4th ed. Syria: Dar Horan for Printing and Publishing.
19. Al-Majali, Abdullah. 2020. The Deal of the Century: Content Analysis. Journal of Middle Eastern Studies. Volume (24). Issue (91). Amman: Center for Middle Eastern Studies.
20. Al-Mayah, Abdul Latif Ali and Al-Taie, Hanan Ali. 2002. The "Israeli" strategy towards the Arabian Gulf. 1st ed. Jordan-Amman: Dar Majdalawi.
21. Al-Mayali, Ahmed Adnan and Hadi, Hussein Adnan. 2024. Criticism of Democracy in Contemporary Jewish Political Thought. Journal of Political Science. Issue 68. University of Baghdad. College of Political Science.
22. Al-Moussawi, Abdul Hamid Al-Eid. 2024. Readings on the Impact of Strategic Transformations in the Region on the Palestinian Issue. 1st ed. Amman: Dar Amjad for Publishing and Distribution.
23. Al-Moussawi, Abdul Hamid and Gharib, Qusay. 2007. European Union and United States policies towards the Middle East crises after September 11. Journal of Political Science. Issue (35). University of Baghdad. College of Political Science.
24. Al-Tamimi, Dhafar Abdul Matar. 2008. The Greater Middle East Project and its Arab and Regional Effects on Egypt and Saudi Arabia. Master's Thesis. University of Baghdad. College of Political Science.

25. Arab 48 website. 2024. Economic peace. The dependence of the Palestinian economy on aid "to Israel". Internet. Retrieved on 5/5/2024. Link: https://www.arab48.com/
26. Awad et al., Mohsen. 2007. Resisting normalization. Thirty years of confrontation. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
27. Bin Al-Dakhli, Abdul Karim. 2024. "Israeli" Peace: A Study of Topics and Approaches. Center for Arab Unity Studies. Internet. Retrieved on 5/7/2024. Link: /Peace - Israeli - Research - in - Topics/https://caus.orq.Ib.
28. Dalbah, Muhammad. 2024. The political economy of settling the Arab-Israeli conflict. Palestine Today Channel. Internet. Retrieved on 5/4/2024. Link: The political economy of settling the Arab-Israeli conflict from Peace of the Brave - E/paltodaytv.com/post/91122.
29. Halas, Raed Muhammad. 2024. Economic Peace and the Deal of the Century According to the "Israeli" Security Theory. Research Center. Ramallah: Palestine Liberation Organization. Internet. Retrieved on 5/5/2024. Link: https://www.prc.ps./
30. Halsa, Tahani. 1968. David Ben-Gurion. Issue (44). Palestinian Studies Series. Beirut: Research Center of the Palestine Liberation Organization.
31. Hamid, Hala Khaled. 2018. A political reading of the initiatives to declare the Middle East a zone free of weapons of mass destruction. Journal of Political Science. Issue (55). University of Baghdad. College of Political Science.
32. Hamoudi, Hussein Adnan Hadi. 2024. Criticism of Zionism in Contemporary Jewish Political Thought. PhD Thesis. University of Baghdad. College of Political Science.
33. Heikal, Muhammad Hassanein. 2001. Impossible Peace and Absent Democracy. 8th ed. Beirut: Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
34. Hilal, Jamil. 1995. The "Israeli" Project for the Regional System. Journal of Palestinian Studies. Volume (6). Issue (22). Institute for Palestine Studies.
35. Jones et al., Toby. 2007. Bush in Ur. 1st ed. Baghdad: Ur Center for Studies.
36. Khalaf, Hamsa Qahtan. 2022. A future vision for the political systems of the Arab Gulf states after normalization: The United Arab Emirates as a model. Journal of Political Science. Issue 64. University of Baghdad. College of Political Science.
37. Khalifa, Osama. 2024. Economic peace. Amad Media website. Internet. Retrieved on 4/24/2024. Link: html. Peace20%Economic20%- 2%Amad for Media C:/users/google/Desktop. /
38. Mabrouk, Muhammad. 2018. Peaceful settlement of the Palestinian-"Israeli" conflict in the international perspective. Al-Manar Journal for Legal and Political Research and Studies. Issue (5). Algeria.
39. Mahmoud, Kamel Ismail and Saleh, Haqi Shafiq. 2020. The Arab NATO. The Struggle of Strategies in the Middle East. "Truth and Illusion". 1st ed. Amman: Dar Amna for Publishing and Distribution.
40. Muhafaza, Ali. 1995. A critical analytical study of Shimon Peres's book "The New Middle East". A lecture given at the Arab Forum in Amman on (May 2). Internet. Retrieved on 5/5/2024. Link: https://www.researchgate.net>publication>27176231.
41. Netanyahu, Benjamin. 1996. A Place Under the Sun. Translated by: Muhammad Awda Al-Dubari. 2nd ed. Amman: Dar Al-Jalil for Publishing, Studies and Palestinian Research.

42. Peres, Shimon. 1998. "The New Middle East. Dar Al-Ahliya for Publishing and Distribution. Translated by Muhammad Hilmi Abdel Hafez.
43. Raad, Enaam. 1998. Middle Eastern Zionism. 2nd ed. Beirut: Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
44. Rashid, Nardin Najat. 2014. The United Nations between activation and deactivation. 1st ed. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i.
45. Saadeddine and others, Ibrahim. 1998. Middle Eastern. An American-Zionist Plan. Studies on the Dangers of Normalization and Arab Action in Confrontation. 1st ed. Cairo: The Egyptian Committee for Resisting Normalization and Confronting Zionism.
46. Safar, Ahmed. 2024. Economic Peace Threatens the National Project. Arab Website 21. Internet. Retrieved on 5/5/2024. Link: https://arabi21.com/story/1163401
47. Salah, Aql and Abu Hanbash, Kamil. 2021. Israel is a State without Identity. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
48. Salama, Abdul Ghani. 2024. Will economic peace and reconstruction of Gaza succeed in resolving the Palestinian issue? Ramallah: Research Center. Palestine Liberation Organization. Internet. Retrieved on 5/5/2024. Link: https://www.prc.pc/
49. Samia, Bouazah. 2014. Saghi Saliha. Comparison between the Arab Regional System and the Middle Eastern System between (1945-2006). Master's Thesis. Mouloud Mammeri University, Tizi Ouzou. Faculty of Law and Political Science. Department of Political Science.
50. Sharif, Maher. 2024. On the Sidelines of the Manama Workshop. Economic Peace. Its Reality. Its Contents and Objectives. Institute for Palestine Studies. Internet. Retrieved on 5/5/2024. Link: Palestine-studies.org/ar/node/236019
51. Sharif, Sarah. 2017. The Deceiver - How Netanyahu Conspired Against the World. 1st ed. Cairo: Kunuz for Publishing and Distribution.
52. Tamraz, Saeed Jamil. 2021. Israel and Normalization with Arab Countries. The Path and Mechanisms of Confrontation (1977-2021). 1st ed. Palestine: Al-Tali'ah Center for Studies and Research.
53. Tilly, Virginia. 2016. The One-State Solution. A Breakthrough for Peace in the Closed "Israeli" Palestinian Track. 1st ed. Translated by Rabi' Wahba. Cairo: National Center for Translation.
54. Yassin, Hassanein Jabbar Asi. 2023. Arab-Israeli settlement paths since 2016. Unpublished MA thesis. University of Baghdad. College of Political Science.
55. Zahalka, Jamal. 2024. Economic Peace and Political Despair. Al-Quds Al-Arabi Website. Internet. Retrieved on 4/24/2024. Link: c:/users/google/desktop.